

نداءات الانطلاقة النموية في الجزائر

د. محمد بالرابح (*)

(أولا) مقدمة:

خرجت الجزائر منتصرة سنة 1962، من حرب ضروس، بعد أن عانت القهر السياسي والاستنزاف الاقتصادي والتخلف الاجتماعي. كان عدد سكانها 9 ملايين نسمة، فعمدت إلى تغيير الأوضاع المزرية والمفجعة، الموروثة عن العهد البائد، والمتمثلة في اقتصاد مفكك ومبعثر، يفتقر لأدنى قاعدة مادية وتقنية، ويخضع للسيطرة الرأسمالية الفرنسية، ويتمركز في السواحل، ولا يلبي إلا الحاجات الأولية الأوربية، باعتبار الجزائر سوقا تابعة لفرنسا. بالإضافة إلى ذلك، فقد عرفت فترة الاستقلال، هجمة من التخريب والتدمير، تعرّضت لها المؤسسات الصناعية، انتهت بغلق أبوابها، بحيث تسبّب التحطيم الشامل للاقتصاد الوطني آنذاك في تعطيل المرافق العامة وبخاصة المرفق الإداري، انعكست آثارها على التنظيم، مع انتشار البطالة في كافة القطاعات وبخاصة في القطاع الزراعي(1) الذي كان يستقطب حوالي 70% من اليد العاملة وتقليص النشاط الصناعي الذي كان محتكراً من طرف السكان الأوربيين.

ورغم الضمانات التي وفّرتها معاهدة إيفيان Evian (مارس 1962) لتعويض الأوربيين، فقد رفضوا المكوث في الجزائر وتوجّهت غالبيتهم إلى فرنسا وبعضهم إلى الأرجنتين، تاركين وراءهم أراضي وعقارات ومصانع شاغرة، أعيد تشغيلها من طرف لجان تسيير جزائرية، تعرضت للتأميم في أكتوبر 1963(2). كما عرفت هذه الفترة حملات من الهجرة، بهروب عدد غفير من الإطارات وأصحاب الأعمال نحو فرنسا، وتهريب رؤوس الأموال، مع تزايد حدة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بنزوح حوالي 800.000 فرداً من الأرياف نحو المدن، بحثا عن العمل، ثم رجوع

* - كلية العلوم الاجتماعية-وهران.

المهاجرين الجزائريين بعدد 300.000 فرداً من المغرب وتونس، مما أدى إلى مضاعفة النمو السكاني الذي وصل معدله القياسي 3.4%، نتج عنه مشكل تشغيل الشباب (3)، وتفاقم الانفجار السكاني لتصل الكثافة السكانية في الشمال سنة 1980 إلى 781 ساكناً في الكيلومتر المربع (4). ورغم التوسع الذي شهده معدل النمو الصناعي البالغ 8.5% خلال سنوات التحرير 54-60، في إنتاج التبغ والمشروبات والأحذية ومواد البناء والمنتجات الكيماوية. فقد شهدت فترة الاستقلال 60-1962 ركوداً ملموساً دفع بالبلاد إلى بذل كل ما في وسعها، لبناء الدولة، واستعادة الثروات الوطنية، وتحقيق الظروف الأساسية للاقتصاد الوطني الذي استرجع انتعاشه، ابتداء من سنة 1964، بتنفيذ بعض المشروعات الصناعية، من مخطط قسنطينة، وتنفيذ البرنامج الاستثماري، حيث تم إنشاء مؤسسة للتخطيط في عهد الاستقلال، تتكلف بإعداد برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتمثل في المجلس الوطني للتخطيط، يتألف من وكلاء عن القطاع العام والخاص، والمنظمات الوطنية ولجان فنية؛ انبثق عنه تنظيم يمثل الإدارة العامة للتخطيط والدراسات الاقتصادية، يُشرف على مكاتب، وهما المكتب الوطني لحماية وإدارة الأملاك الشاغرة، ثم مكتب التكوين المهني، المتفرع عن المحافظة الوطنية للتكوين المهني. كما بادرت الحكومة الجزائرية إبان الاستقلال، إلى وضع برامج سنوية، وإصدار مرسوم التسيير الذاتي بتاريخ 63/3/22، وتم تأميم 1,5 مليون هكتار من أراضي المعمرين في أكتوبر 1963، أضيفت إلى قطاع التسيير الذاتي، لتصبح 2,5 مليون هكتار من أجود الأراضي.

إن حالة الجزائر، كباقي الدول النامية التي قرّرت مصيرها ضغوط الشركات العالمية الاحتكارية والمؤسسات المالية الدولية والدول العظمى، بموجب سياسة تقييم دولي، تقوم على ربط علاقة غير تكافئية، لإبقاء الدول النامية تحت التبعية المستمرة للدول الصناعية، تكتفي بتصدير المواد الأولية للبلدان المصنعة، من دون تمكينها من التكنولوجيا الحديثة، وإرهاقها بفوائد المديونية، لإخضاعها لشروطها المفروضة، محاولة الإستيلاء على مصادر المواد الخام والأسواق لتصريف منتجاتها. كما يلاحظ افتقاد العملية

التخطيطية لعدم التحكم في التنمية السريعة، لغياب التنسيق والتناسب بين الفروع والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبين الإنتاج والاستهلاك، بمعرفة طلبات المستهلكين للمنتجات الرئيسية، مما تعذر على الصناعة، تلبية الحاجات الضرورية للسوق المحلية، بل وخلقها لمشاكل اجتماعية، جعلت المجتمع يُقاسي الأمرين، تراكم أزمات السكن والمواد الغذائية من جهة، وانحرافات البيروقراطية من ناحية أخرى. ورغم الإصلاحات القانونية والتسييرية والتعديلات المتعاقبة، التي اتُخذت بشأن المؤسسات العمومية والمنظومة المصرفية سنة 1988، من أجل منح استقلالية التسيير وردّ الاعتبار التدريجي لآليات السوق، فإنها لم تفلح، حيث ظل القطاع العمومي يعاني من عجز في التنظيم والإدارة ونقص في الكفاية الإنتاجية وضعف القدرة على المنافسة الخارجية وغيرها(5).

(ثانيا) انطلاق التنمية في الجزائر:

تمّ وضع تخطيط استراتيجي، منبثق عن المواثيق التاريخية والنظريات العالمية، وذلك بالتركيز على التصنيع الذي يعتمد على الإمكانات المادية، باعتباره القطاع الأهم والحيوي لبلوغ التنمية، وذلك بنهج سياسة تصنيعية قائمة على تشغيل الآلات الضخمة، لإعادة البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتهيئة الظروف، لتحقيق سوق محلية وخارجية، لتصدير المنتجات المصنعة وليس المواد الأولية، أي إقامة صناعة منتجة لأدوات الإنتاج.

(أ) الأسس النظرية للتنمية : طرحت المواثيق التاريخية بعض المناهج والبرامج التنموية بعد ثورة التحرير مباشرة، تعد من منطلقات النظرية التنموية في الجزائر، وهي على التوالي:

I- برنامج طرابلس 1962: ظهر مباشرة بعد الاستقلال، وقام بوضع دعامين أساسيتين لاستراتيجية التنمية، وهما: تدعيم الاستقلال، باسترجاع الثروات الوطنية وخلق الشروط الملائمة، لرفع المستوى المعيشي للجماهير؛ وذلك بتغيير هياكل النظام الاستعماري القائم، مع تحديد البنية التحتية

للمجتمع الحديث، من خلال تطبيق المشاريع الرئيسية التالية : الإصلاح الزراعي، تأمين الثروات المعدنية الفعالة، والتجارة الخارجية، والتحكم في وسائل النقل، ثم التنمية الصناعية على المدى البعيد(6). كما قدّم برنامج طرابلس، إيديولوجية وأفكاراً سياسية واقتصادية، لبناء مجتمع راق ومستقل، يعتمد على اقتصاد أساسي، قاعدته صناعة ثقيلة وخفيفة، لضمان حاجات القطاع الزراعي الهام، لامتناس البطالة وتحسين معيشة الفلاحين؛ في إطار الملكية الجماعية، وفي ظلّ علاقات ديموقراطية، وتحت إشراف الدولة؛ لتوجيه التنمية نحو الصالح العام.

-**ميثاق الجزائر 1964:** ركز بالخصوص على التسيير الذاتي في القطاع الزراعي، والتسيير العمالي للمؤسسات المصنّعة، باستخدام الصناعة، كوسيلة لخلق التصنيع. حيث اقتصر المخطط الرباعي الأول (70-73) على قطاع الصناعة الثقيلة، بإنجازه مشاريع ضخمة، كمركب الحديد بالحجار (عنابة)، بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي وفرنسا وإيطاليا، ومعامل تكرير البترول بأرزويو، للتمكّن من إعادة تنظيم البنية الاقتصادية والاجتماعية، بتكامل مختلف قطاعات الصناعة، مع ربط علاقات المدخلات والمُخرجات، بالاعتماد على صناعات النفط والغاز والحديد والصناعات الميكانيكية والكيمائية والإلكترونية ومواد البناء؛ باعتبار الاقتصاد، مجموعة وحدات إنتاجية مركّبة ومتبادلة، فتؤدّي مُدخلات الأولى إلى مُخرجات الثانية، ومُخرجات الأولى هي مُدخلات الثالثة؛ لتتمكّن البيئة الصناعية من تلبية حاجياتها ذاتياً في منوال تصنيع ذاتي، اعتماداً على الموارد المحلية.

(ب) **التجربة التخطيطية في الجزائر :** باعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاعدة الأساسية للانطلاق نحو إيجاد الحلول لمختلف المشاكل الأخرى. فقد تمّ الاختيار الإستراتيجي استناداً إلى أسس نظرية، وانطلقت الاستراتيجية التنموية في الجزائر، من خلال ثلاثة موثيق تاريخية إبان حرب التحرير، والفترة الانتقالية، وبعد الاستقلال؛ بصور سلسلة من البرامج والمخططات التنموية، المتأثرة بنظريتي كلّ من الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو F.Perroux (1903-1987) والتي تعتمد على إقامة

صناعة ثقيلة تكون هي المحركة و المؤثرة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، بهدف إنشاء صناعة أخرى، كالصناعة الحديدية و الميكانيكية، و ذلك بالارتكاز على الوحدات الصناعية الأساسية، وأخرى تابعة لها؛ كما يقترح بيرو إحلال منطق اقتصاد التضامن، محل منطق اقتصاد السوق(7) لتحقيق تنمية شاملة ومتكاملة و متوازنة، لكل قطاعات الصناعة الأساسية المنتجة لوسائل التجهيز و الاستهلاك، مع استغلال الصناعات الاستخراجية، بتكوين مجموعات تتولى إنتاج المواد الأولية، التي تحتاجها الوحدات الكبيرة، و الاهتمام بالتأهيل الفني، والاعتماد على الجهود والكفاية الفنية المحلية؛ باعتبار النشاط الشخصي، الدافع الأول لكل تنمية ومعارها الأسمى. أما النظرية الثانية، فهي للإقتصادي الفرنسي جيرار ديستان دي بيرنيس D.de Bernis (8)، و المعروفة بالصناعة المصنعة ، حيث تؤيد نظرية بيرو، مع اقتراح إقامة صناعتين، صناعة مصنعة منشئة للتصنيع؛ وصناعة وسائل الإنتاج، كصناعة تابعة؛ و تحقيق التوازن بين قطاعي التصنيع و الزراعة؛ ثم استغلال الموارد الطبيعية و تصنيعها للتصدير؛ باعتبار التصنيع نتاجاً للصراع الطويل بين الإنسان والطبيعة(9). وقد صدرت المواثيق والخطط التنموية على النحو التالي :

جدول رقم (1) المخططات التنموية

العدد	الخطّة	البيان
1	مؤتمر الصومام 1956	وثيقة عمل، ركز على الإصلاح الزراعي وتصنيعه.
2	ميثاق طرابلس 1962	نادى باقتصاد يقوم على صناعة ثقيلة و خفيفة.
3	ميثاق الجزائر 1964	دعى بتطبيق التسيير الذاتي، و نهج سياسة قائمة على التخطيط.
4	البرنامج الثلاثي 1966-63	برنامج مستعجل، اهتم بالصناعة.
5	المخطط الثلاثي 1969-67	عبارة عن مجموعة من التوجهات، لإقامة تقدّم متطور.
6	المخطط الرباعي الأول 1973-70	خطة طموحة لمواجهة البطالة و التخلف.
7	المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	ركز على تطبيق اللامركزية، لتحقيق التوازن الاقتصادي.
8	مخصصات 1979-78	لتقييم نتائج المخططات التنموية السابقة.
9	المخطط الخماسي 1984-80	اهتم بتصحيح الانحرافات، و إنجاز المشاريع المتأخرة.

I- مؤتمر الصومام 1956- ظهر في وثيقة عمل لمجابهة الظروف، انبثق عنه، تأسيس الجمهورية المؤقتة الجزائرية، وقد ركّز على الإصلاح الزراعي، وتدعيمه بصناعات أساسية، لتوفير المعدات والاهتمام بالصناعات الصغيرة، المعتمدة على المواد الأولية.

II- ميثاق طرابلس 1962- صدر عن المجلس الوطني، وحددت فيه دعائم الثورة الديمقراطية الشعبية، لتحقيق نظام جديد، يقوم على الكفاية والعدل، تتحقق فيه مطامح العاملين وآمالهم؛ كما حثّ على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، بإلغاء اتفاقية إيفيان، ونهج التوجيه الاشتراكي، ووضع سياسة تغييرية عامة، تشمل مختلف القطاعات، وتحقيق التنمية الشاملة والمساهمة الديمقراطية للعمال، بتشجيع العمل الجماعي التعاوني، والمسئولية المشتركة، وتطبيق الإصلاح الزراعي؛ بإنشاء تعاونيات فلاحية؛ كما ألح على التصنيع، كوسيلة للتنمية، بإنشاء الصناعات القاعدية الضرورية، لتحقيق صناعة ثقيلة، توفر وسائل الإنتاج، وتضمن تنمية طويلة الأجل؛ مع خلق مناصب العمل وحماية المستهلكين، والحفاظ بخاصة على التكامل بين الزراعة والصناعة والتعاون بينهما، وتشجيع سياسة التكوين المهني، ومشاركة العمال في التسيير والتخطيط؛ كما دعا بضرورة تأميم الطاقة والمناجم وشركات التأمين والبنوك.

III- ميثاق الجزائر 1964- أضاف ميثاق الجزائر إلى برنامج طرابلس، نظام التسيير الذاتي، لإتاحة الفرصة للعاملين، بتسيير الوحدات الإنتاجية، والمحافظة على الممتلكات الوطنية، وإلى ضرورة الانتقال من مرحلة تصدير الخامات إلى تصدير المنتجات الوطنية؛ وذلك بنهج سياسة قائمة على التخطيط، كوسيلة لتحقيق التنمية(10)، مع ضرورة تغيير العلاقات الموروثة عن الوضع الاستيطاني، وتبديلها بهياكل نبذ الاستغلال، صدرت في شكل مراسيم وقرارات تنظيمية، على التوالي :

1- قرارات أكتوبر 1962، التي أعادت الأراضي المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين.

2- قرارات 22 مارس 1963، قامت بتحديد الأسس التنظيمية والوظيفية، للتسيير الذاتي للعمال والوحدات الإنتاجية والأملاك الشاغرة، القائمة على التسيير المشترك للملكية الاجتماعية.

3- قرارات 1968/12/30، وكذا قرارات 1969/2/15 المعدلة لبعض النصوص، بتحديد دور أجهزة التسيير الذاتي العمالي-المدير-الرئيس-مجلس العمال-الجمعية العامة- ولجنة التسيير؛ كما نصّت على تطبيق الرعاية الاجتماعية لعمال القطاع الزراعي، والرعاية الطبية، والتأمينات. ويعتبر ميثاق الجزائر، حلقة وصل لوضع سلسلة من المخططات المتلاحقة، تقوم على التخطيط، دامت عقدين تقريباً، استحوذ التصنيع على أكبر الحصة من الاستثمارات المخصصة، وذلك بهدف تحويل المجتمع الاستهلاكي إلى مجتمع منتج؛ بإنشاء نظام اجتماعي متوازن جهوياً، ومتكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة؛ ابتدأت بوضع برنامج ثلاثي مستعجل كالتالي(11) :

IV-البرنامج الثلاثي 1963-1966، برنامج مستعجل، وُضع لمواجهة الطوارئ، وإعادة سير المؤسسات الشاغرة، وإنشاء وحدات صغيرة. كما اهتمّ بالصناعة في القطاعين العام والخاص، حيث أنجز أنبوب نفط يصل حوض الحمراء بمدينة أرزيو، كما تمّ إنشاء ورش للصناعات الخفيفة للنسيج وغيرها، وبخاصة التركيز سنة 1963 على الزراعة، والسنة الموالية على الصناعة(12).

V-المخطط الثلاثي 1967-1969- عبارة عن مجموعة من التوجّهات لبناء اقتصاد متطورّ، تضمن إجراءات تنظيمية لانطلاق التنمية، بوضع قاعدة مادية تكنولوجية، تستهدف تطوير أداة الإنتاج، وبخاصة صناعة المحروقات والصناعة التحويلية، كقاعدة مادية؛ ورغم انعدام المعلومات الكافية وتفكّك القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه الفترة، مراحل تأميم القطاع المالي سنة 1966، والشركات الأجنبية في الصناعات الخفيفة، وخصّصت استثمارات للقطاعات المختلفة، ومنها قطاعي الصناعة والزراعة، وبخاصة الصناعات الارتكازية والتحويلية(13)؛ ففي سنة 1969، بلغت الأراضي

الزراعية في الجزائر حوالي 17 مليون هكتار، منها حوالي 7 مليون هكتار، صالحة للزراعة، تشكّل الثلث (3/1) منها، المزارع التي تموّل السوق الداخلية بالمنتجات، بينما الثلثين (3/2) من الأراضي، تُستغلّ بأساليب تقليدية، مقتصرين على زراعة الحبوب بنسبة 91% من مجموع مساحة الأراضي، أي بمعدل نصف 2/1 هكتار لكل مواطن آنذاك (14)؛ كما خصّص 40% من مُجمل الاستثمارات، للصناعات الأساسية، لإرساء قاعدة صناعية صلبة، اعتنت بصناعات الحديد والصلب والكيمياء والميكانيك والكهرباء، مع إنتاج بعض السلع الاستهلاكية، استفاد منها سكان المناطق الشمالية، بتوفير وظائف العمل التي فاقت 80%، بلغت 173.000 منصب عمل. ورغم ضعف الاعتمادات المخصّصة للاستثمارات الصناعية، فقد تمّ إنشاء وحدات صناعية صغيرة غذائية ونسيجية وجلدية، لسدّ الحاجات الضرورية للأفراد، إضافة إلى وضع خطة للتكوين المهني واتّخاذ إجراءات خاصة بالحماية الجمركية. وتمّ إنشاء بعض الشركات منها الشركة الوطنية للتبغ والكبريت سنة 1963، والتي كانت تتمتع بالامتياز، لغاية تأميمها، بتاريخ 1964/11/4؛ كما تمّ تأسيس الشركة الوطنية للسميد والمطاحن والمعجنات الغذائية SN-SEMPAC، وفي سنة 1966 الشركة الوطنية للمياه المعدنية الجزائرية SN-EMA، وفي سنة 1967 أنشئت الشركة الوطنية لمواد البناء SNMC؛ وكذا الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية SNIC، كما تمّ إصدار قرار تأميم الثروات المعدنية، وتأسيس الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالات المنجمية Sonarem؛ وفي سنة 1969 تمّ إنشاء مجموعة من الشركات منها: الشركة الوطنية للكهرباء والغاز Sonelgaz، والشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية Sonacome، ثم الشركة الوطنية لصنع وتركيب الأدوات الكهربائية والإلكترونية Sonelec.

لقد دعت السياسة الاقتصادية إلى إنشاء مؤسسات مالية ونقدية، تضمن الاستقرار الاقتصادي، تولّت تمويل قطاعات اقتصادية، وتنشيط المدخّرات الوطنية، ورقابة النقد المتداول واستمرار نمو الدخل القومي؛ علماً بأنّ النظام المصرفي في الجزائر يضمّ عدة مؤسسات مصرفية، علاوة

على الخزينة العامة والبنك المركزي الجزائري أو بنك الجزائر(15)؛ حيث تم إنشاء البنك الوطني الجزائري سنة 1966 والقرض الشعبي الجزائري CPA سنة 1966، والبنك الخارجي الجزائري BEA عام 1967، والبنك الجزائري للتنمية BAD عام 1972. ويعد المخطط الثلاثي 67-69، تمهيداً للمخططات اللاحقة:

VI-المخطط الرباعي الأول 70-1973: عبارة عن خطة طموحة لمواجهة التخلف والبطالة، استهدفت استثمار 28 مليار دينار جزائري، حيث أُفردت منها نسبة 45% للقطاع الصناعي، وبخاصة للصناعات الميكانيكية والكهربائية، و تمّ رصد مبلغ 2500 مليون دينار لتغطية تكاليف إنجاز الإنشاءات الميكانيكية(16)، وتضاعف حجم الاستثمارات في هذا المخطط، ثلاثة أضعاف المخطط الثلاثي، وجعل الصناعات الارتكازية- محروقات، مناجم حديد، كهرباء- محل الصدارة بمعدل 63,75% من مجمل الاستثمارات الصناعية، مع منح الأولوية لتمويل القطاعات المنتجة. وتميزت هذه المرحلة بتأميم قطاع المحروقات، باعتباره مصدر التمويل للتنمية.

لقد تمّ نهج سياسة خاصة بتمويل الاستثمارات، تعتمد على الموارد المحلية من البترول، وتعبئة الادّخار الوطني، ثم الاقتراض من الخارج، مع مراعاة التسديد على المدى المتوسط، بحيث ساهمت القروض الخارجية بنسبة 30% والقروض الداخلية 63%، والمعونات 7%. كما ركّز هذا المخطط على تنويع المبادلات التجارية، مع التحكم والرقابة على التوزيع وتجنيب العمال وإشراكهم في الحياة الاقتصادية، بحيث بلغت استثماراته ثلاثة أضعاف استثمارات المخطط الثلاثي؛ خاصة وقد شهدت هذه الحقبة صدور مرسوم 1971/11/8، المتضمن الثورة الزراعية، وتأميم النفط بنسبة 51%، والغاز الطبيعي بمعدل 100%، بتاريخ 1971/2/24، لوضع حدّ لامتيازات الشركات الأجنبية، والسيطرة على استثماراتها؛ غير أن سوء التسيير ونقص التحكم في الإنجاز، أسهما في إضعاف الكفاءة الاستثمارية،

بالإضافة إلى عدم اعتماد هذا البرنامج، على خطة هيكلية تحليلية؛ حيث كان مجرد أفكار تهدف إلى كسب تأييد الرأي العام.

VII-المخطط الرباعي الثاني 74-1977: انفراد بتطبيق اللامركزية، وتنفيذ مخططات على مستوى الولايات، تحقيقاً للتوازن الاقتصادي. وخصّص لتحقيق هذا المخطط نسبة 10.9% من مجمل الاستثمارات، أي 12.005 مليون دج، على 110.217 مليون دج، حيث تمكّنت الجزائر خلال العقد 1977-67 تكوين رأسمال هام، من ناحية مجمل الاستثمارات للمؤسسات العامة(17)، فضلا عما وفّرت هذه الحقبة من مناصب عمل جديدة في القطاع الصناعي، مع منح اللامركزية للجماعات المحلية والهيئات العمومية، واستفادت الصناعة بحصة الأسد من مجموع الاستثمارات، حيث ارتفع معدل الاستثمارات من 48 مليار دج إلى 65.5 مليار دينار، وخصّص 43.5% للصناعات الحديدية والمعدنية، وقسمت المنشآت الصناعية إلى ثلاثة أقسام؛ أطلقت الصناعة الصغيرة والمتوسطة على كل وحدة إنتاجية مستقلة قانوناً، لا يتجاوز عدد عمالها 500 شخصا، ولا يفوق رقم أعمالها 15 مليون سنوياً، و لا يتعدى مبلغ إنشائها 10 مليون دج. كما تصادف ارتفاع المحروقات في السوق العالمية، حيث استحوذ على أكثر من 40% من مجموع الاستثمارات الصناعية، لتطوير الصناعات الخفيفة، وبخاصة السلع الاستهلاكية، لتلبية لحاجيات السوق، مقابل 10% المخصّصة للقطاع الزراعي. كما اهتم المخطط بتحفيز الأفراد على الادخار العائلي، عن طريق توفير السكن العائلي، فضلا عن تمهيد الفرصة للرأسمال الوطني الخاص، للمساهمة في التنمية الوطنية المنسجمة، في القطاعات الحيوية، كالزراعة والصناعة؛ أما الناحية الاجتماعية، فقد اقتصر على قطاع الخدمات بتقديم النصائح والإرشادات. واهتم المخطط أيضا بتدعيم مشاريع الخطتين السابقتين-الثلاثي والرباعي الأول- واعتنى بالقطاع الريفي وتحسين الزراعة، في إطار تطبيق اللامركزية العملية على مستوى الولايات والوحدات الإنتاجية، لتلبية وتوفير متطلبات السوق من لحوم وغيرها، بحيث تمّ تخصيص مبلغ 12 مليار دينار، لتوقّع استغلال 15 إلى

20 مليون هكتار شمالي الأطلسي الصحراوي بدون تحديد مدة التنفيذ؟(18)؛ حيث استُهدف إصلاح 500.000 هكتار من الأراضي، وشرع في استبدال الكروم بزراعة أخرى في ميدان التشجير، كما أخذت المبادرة في عهده، إلى إنجاز مشروع الحزام الأخضر، بواسطة شباب الخدمة الوطنية، لخط طوله 500.000 هكتار، وتخصيص مشروع بناء 300 قرية فلاحية نموذجية(19)؛ وكان لازماً تمويل القطاع الزراعي المسير ذاتياً، لملاحقة الصناعة، بإجراء تحولات على علاقات الإنتاج الاجتماعية وأسلوب الإنتاج واستخدام الوسائل الحديثة؛ مما يوفر على الدولة أموال استيراد المواد الغذائية وإنتاجها محلياً، وتعويض الاعتماد على المحروقات. ورغم تضاعف الاستثمارات، فإن الإنتاج لم يرتفع عن حدّه الأدنى مقابل هجرة اليد العاملة الريفية، نظراً للظروف المعيشية وجاذبية المدن وابتعاد المنتج عن السوق. كما اعتنى بقطاعي السكن والصحة، وبلغت نتيجة الاستثمارات المخصصة مبلغ 110.217 مليار دج، وقد سجل في نهاية هذا المخطط سنة 1977، عجزاً واضحاً بقيمة 2 مليار دولار، بنسبة 28.5%، بسبب دفع فوائد الديون الخارجية.

VII - مخصصات 1978-1979: اقتصرَت هذه الفترة، على تقييم نتائج المخططات التنموية السابقة، وحصر الإنجازات والأهداف المسطرة، والتعرف على الأخطاء، لتفاديها في المستقبل.

IX - المخطط الخماسي الأول 1980-1984: اتسم هذا المخطط بتصحيح الانحرافات الإدارية، ومحاولة تدارك النقص الفادح للمخططات السابقة، وإنجاز كل المشاريع، مع رفع شعار من أجل حياة أفضل؛ وخصّصَت للمخطط، مبالغ 155 مليار دج للاستثمارات الصناعية، بمعدل 38.56% من مجمل الاستثمارات(20)، نصفها لتنفيذ المشاريع السابقة، والنصف الآخر للمشاريع الجديدة، مع العمل على رسم سياسة عامة، لتفادي المشاكل الموروثة عن المخططات السالفة، والاعتماد على الإمكانيات المختلفة؛ وتمّ إنشاء البنك الزراعي للتنمية الريفية BADR بتاريخ 1982/3/16، لتمويل القطاع الزراعي، ليساعد على تنفيذ مختلف هياكل

الزراعة. و الواقع أنّ هذا المخطط، يعدّ مرحلة انطلاق نحو التخطيط للإنتاج، بدل التخطيط للاستثمارات، باستثناء القطاع الصناعي، الذي شهد ارتفاعاً ملموساً في حصص الاستثمارات الصناعية بمبلغ 154,5 مليار دج(21)؛ وتمّ اتخاذ إجراءات للحدّ من حجم الواردات والتبعية الاقتصادية والديون الخارجية، ثم توجيه الاهتمام نحو القطاعات الاجتماعية ومنها السكن(22)؛ مع تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية الأساسية، لمحاولة تغيير النموذج التنموي، وذلك بتخفيض حصة الصناعة والاهتمام بالقطاع الزراعي، بعد مواجهة ندرة المواد الاستهلاكية؛ وإن كانت الأزمة الاقتصادية العالمية والركود التضخمي، قد حال دون تحقيق ذلك.

لقد تضمّن الجهاز الوطني للتكوين المهني، ثلاثة أنواع: التأهيل من خلال التمهين والتكوين بالمراسلة، ثم التكوين في المؤسسات؛ فعلاوة على فرص العمل التي وفّرها التصنيع، فإنه ساهم ولو نسبياً في تدريب وتحسين المهارة الفنية لدى الأفراد، وفي التسيير الصناعي لإنجاز سير المشاريع وحسن القيام بمتطلبات الوظيفة، لتحقيق التوافق بين الأعمال والأفراد، وقد بذلت جهود فردية للتحكّم التقني والعلمي، وضمان دوامه على المدى المتوسط والبعيد، والاهتمام بتأهيل العاملين، ودعم وانتشار تنمية المعارف الفنية والعملية لديهم، للمساهمة في تحديث وتوسيع الوحدات، بالاعتماد على تكنولوجيا متطورة. ولتأسيس متطلبات هذا القطاع الحيوي، تمّ إنشاء معاهد ومؤسسات تعليمية، تعمل على ربط التعليم باحتياجات الاقتصاد الوطني، مع توفير الثقافة العلمية والتكوين التربوي الأساسي للعاملين، بمختلف الاختصاصات الفنية، كالمعهد الوطني للمحروقات والكيمياء (IN.HC)، والمعهد الوطني للبترول (IAP) والمعهد الوطني للمناجم والتعدين (IMA)، والمعهد الوطني للصناعات الخفيفة (INIL)، والمعهد الوطني للإنتاجية والتطور الصناعي (INPED) لتكوين المهندسين والفنيين الساميين، كما تمّ تكوين نظام للتأهيل داخل كل مؤسسة، بفتح ورشات تعليمية، مع إنشاء مختبر في كل وحدة، لإجراء الدراسات والتحليل والبحث العلمي المطلوب، لتحسين شروط الإنتاج.

(ثالثاً) إشكالية البحث:

بادرت الجزائر، كباقي البلدان الزراعية إلى نهج سبيل التصنيع لدعم الاستقلال الاقتصادي والسياسي، وزيادة معدل الدخل القومي، ولتحسين مستوى معيشة الشعب ورفاهيته، إلا أن إشكاليات عدة حالت دون ذلك، حيث اتسمت التجربة التخطيطية للتنمية، بسياسة المفتاح الجاهز، كما تميزت باحتكار القطاع العام، للإنتاج والتسويق والخدمات، والاستخدام الناقص للطاقة الإنتاجية للصناعات التحويلية، وبخاصة إبان الخطة 74-1977، لخلق فرص العمل، وعدم التوفير والتكامل بين الصناعة كثيفة الرأسمال، كصناعات البترول والكيمياء والحديد، وصناعة كثيفة العمالة، كصناعة النسيج وغيرها؛ مع غياب الديمقراطية التخطيطية، وإبعاد مساهمة القطاع الخاص في المساهمة الفنية، وانعدام المراقبة المستمرة لإنجاز المشاريع، وسوء توزيع الإنجازات المختلفة، وتركيزها في شمال البلاد، فضلاً عن حرمان الأرياف الجزائرية من الكهرباء، حتى نهاية المخطط الرباعي الأول 1973(23)، وعدم الاهتمام بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلا بعد سنة 1969، والتي خُصص لها أول ملتقى في شهر أفريل 1983(24)، فضلاً عن بعض الامتيازات الخاصة التي مُنحت لفئة معينة، مما حرّم الغالبية العظمى من المساهمة في التنمية؛ علاوة على انحدار التخطيط نحو الجزئية، والاهتمام بتنمية قطاع على حساب قطاع آخر، مثل الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة، وذلك باستحواذ جل الاستثمارات الصناعية على الأراضي الزراعية الخصبة.

إن التنمية الشاملة عملية شاقة ومرهقة وطويلة الأمد، تتحقق بالتوازي بين الوعي الثقافي وتحقيق الظروف الموضوعية، من أجل تلبية حاجات الجماهير المتجددة باستمرار، كما تشمل عدة خطط وبرامج، لتطوير المجتمع، وإقامة نظام اجتماعي جديد؛ خاصة وقد أدّت سياسة الصناعة الثقيلة أحادية الجانب إلى اختلال استراتيجية التنمية من ناحية اللاتوازن الجهوي، ممّا دفع بالبلاد إلى الاهتمام بالصناعة الصغيرة والمتوسطة إبان المخطط الرباعي الثاني (74-77)، والخماسي الأول (80-84) بقصد

تطبيق لامركزية التصنيع، وتصليح الآثار السلبية للتصنيع الثقيل من جهة، وتلبية الحاجات المباشرة للمواطنين من ناحية أخرى. وقد ترتب عن منح الأولوية لصناعة وسائل الإنتاج، وبالأخص في قطاع المحروقات، على حساب صناعة وسائل الاستهلاك، ظاهرة التمرکز الصناعي في بعض المناطق دون أخرى، مع عجز الاستثمار الصناعي، عن خلق التراكم المالي، وتلبية الحاجات الاجتماعية؛ فضلا عن عدم التحكم في التسيير والرقابة، وانعدام التنسيق والاتزان، بين التخطيط الصناعي والتهيئة العمرانية، وانتهاءً، باستيلاء المشاريع الصناعية على الأراضي الزراعية الخصبة.

إن عدم الوعي بأبعاد ومعاني وأساليب عملية التنمية، مع غياب استراتيجية واضحة المعالم للمخططات التنموية، وعدم نقل إرادة التنمية لأفراد المجتمع المحلي، وعلاقتها بالبناء الاجتماعي السائد، وذلك لصعوبة تغيير العلاقات الاجتماعية، والأنماط المعينة والنظم المختلفة، والتركيز على الاستثمار ومضاعفة الوحدات الانتاجية؛ مع إهمال الهيكل الاجتماعي والثقافي السائد، وفقاً لما تضمنته نظريات من وضع مفكرين أجانب، لم تخضع للتجريب في بلدانهم، كالتسيير الذاتي في **يوغوسلافيا** والصناعة المصنعة في **فرنسا**، حيث أكدت التجربة التطبيقية عدم صلاحية تعميمها عبر المجتمعات، لإختلاف عقائدها وأوضاعها، مما أدى إلى تعثر عملية الإنماء وفشل المخططات التنموية في الجزائر، لتتحول إلى مجرد سياسة ديماغوجية وشعارات بدون محتوى واقعي وحقيقي، وتعرض البلاد لأزمات وتناقضات وانحرافات في أنماط التنمية.

إن الموقع الجغرافي للجزائر، ومساحتها الشاسعة، يشكل الانطلاق لبناء المغرب العربي وتحقيق التكامل المغاربي، لتقوية القدرات والطاقات الاقتصادية المشتركة، وللسعى إلى تعاون وتكامل أوسع، يشمل العالم العربي وأفريقيا والمحيط المتوسطي، لمواجهة الاقتصاد التنافسي العالمي. و لقد آن الأوان للتفكير في عدم الاعتماد على موارد النفط وحدها، خاصة وأنه مصدر غير متجدد، وأن تاريخ نضوبه آت لا محالة، مما يستوجب

التمعن في حقبة ما بعد النفط، نظراً لتأثير الحقبة النفطية في اندثار الحرف التقليدية، وتضاؤل دور أفراد قوة العمل المحلية في النشاطات الإنتاجية والسلعية، لنقص العائد، وانصرافهم نحو المجالات التجارية والطفيلية والسمسارية، حيث الثراء السريع. ويحتاج الأمر لرؤية استراتيجية، لتحضير مرحلة ما بعد النفط أو النشوة النفطية(25) والتي عمّت الحياة الاقتصادية كحقبة الثمانينيات، ومواجهة مشاكل الانتقال من اقتصاديات نفطية إلى اقتصاديات غير نفطية، ومحاولة التكيف معها، لذلك كان لابد من الإعداد لعالم ما بعد النفط من الآن، من خلال تخطيط تطور الموارد البشرية، وتثبيت دعائم التنمية الشاملة، بما فيها الأعمال الزراعية والأنشطة الصناعية، وترشيد عمليات استيراد التكنولوجيا الحديثة وغيرها.

إنّ البحث عن المعوقات والأسباب التي حالت دون تحقيق التنمية المطلوبة والاستقلال الاقتصادي، يقودنا إلى تحليل وتقويم السياسة التنموية العامة في الجزائر، القائمة على أفكار ونظريات أجنبية، ينقصها التكامل والتنسيق، وانعدام النظرة الشمولية للاقتصاد الوطني، وتطفل قطاع على آخر، كما اتسم تطبيق التسيير الذاتي بمظاهر سلبية أهمها البيروقراطية التي عمّت إدارة المؤسسات، مع قلة الخبرات الفنية وعيوب المركزية في التسيير، فضلاً عن التركيز على التصنيع، وبخاصة الصناعة الثقيلة على حساب الزراعة، التي حُرمت من التقنيات الحديثة ومُستلزمات حفظ وتسويق المنتجات الفلاحية، وذلك باعتبار الصناعة السبيل الوحيد لتطوير البلاد، فقد فاز القطاع الصناعي طيلة 10 سنوات، بمبالغ 170 مليون دج، لبناء المؤسسات الوطنية، التي تعرّضت معظمها للإفلاس المالي، أدّى إلى تعطيل كثير من المشاريع المقرّرة، نتيجة الآثار السلبية للتضخم العالمي، الذي عمّ التجارة الدولية وبخاصة البلدان الرأسمالية، وارتفاع الأسعار العالمية للمعدّات المستوردة(26).

(رابعاً) حصيلة الخطة التنموية:

إن اختيار الجزائر لسياسة التكنولوجيا المستوردة، القائمة على الصناعة المصنّعة، دفع بها إلى استيراد تجهيزات تقنية متطورة، وجلب

العمالة التقنية من الخارج، مما ورّط البلاد في المديونية والتبعية الاقتصادية، وعرض الإطارات الوطنية خريجي مراكز ومعاهد التكوين للبطالة، كما سببت الأزمة الاقتصادية العالمية في انهيار الاقتصاد الوطني، وتركيز القوى العاملة في المصالح الإدارية، مع إهمال تام لدور القطاع الخاص، وتهميش قطاع الخدمات، كالصحة والسكن والتكوين والنقل البري وغيرها.

لقد أدّى تطور القطاع الصناعي في بعض المدن الكبرى، إلى امتصاص كثير من العمالة الفلاحية، مما سبّب عجزاً بالغاً للقطاع الزراعي، رغم محاولة الدولة بناء قرى فلاحية، للحد من الهجرة وتأمين الاستقرار، كما أدى ضعف أجهزة التسويق التي هيمنت عليها البيروقراطية الإدارية، إلى تعريض المنتوجات والمحاصيل الزراعية للتلف والبوار، فضلاً عن فقدان التنسيق والتناسب بين قطاعي الصناعة والزراعة، تحقيقاً للتوازن الاقتصادي، حيث أظهرت التجربة الجزائرية مصاحبة التصنيع الأحادي، لتغيرات على مختلف الأصعدة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، وبخاصة بروز ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، وما يترتب عنه من آثار سلبية، كأزمة السكن واختناق المدن والبطالة واختلال المجتمعين الحضري والريفي، لقد اتسمت هذه الظاهرة بالاتجاه الأحادي، وحدثت على مرحلتين(27):

المرحلة الأولى 1962-1966، وتمتد من الاستقلال لغاية الشروع في تطبيق التنمية الاقتصادية، وتميزت بنزوح ريفي كثيف نحو المدن، وبخاصة بعد عودة المواطنين المهاجرين من المغرب وتونس، والتي تزامنت مع هجرة الأوروبيين الجماعية نحو فرنسا.

المرحلة الثانية 1966-1973، والتي شهدت الهجرة، نتيجة إنشاء المصانع في المدن الكبرى، مما دفع بالنازحين إلى التحرك نحو المراكز الحضرية الصناعية. ويتميز النزوح الريفي بتنوّع الهجرات، من الهجرة الموسمية، إلى الهجرة الارتدادية والهجرة المركبة ثم الهجرة الطوافة والهجرة الانتخابية، من ناحية النوع.

لقد أحدث إنشاء المصانع فوق الأراضي الزراعية تأثيراً سلبياً على الإنتاج الفلاحي، كما سبّب النزوح الريفي وتكدّس السكان في المدن، طلباً للشغل، فضلاً عن إهمال الصناعات المحلية فترة من الزمن (28) وانتشار ظاهرة البطالة بين الشباب بأشكالها المختلفة، الظاهرة والمقنّعة والدائمة والموسمية، فضلاً عن الهجرة نحو الخارج، حيث بلغ عدد المغتربين في فرنسا وأوربا، حوالي 1 مليون شاباً (29)، بالإضافة إلى حرمان العاملين في القطاع الصناعي من التأهيل اللازم، وابتعاد مرافق الإنتاج عن مواطن الاستهلاك، بالإضافة إلى استحواذ الصناعة الثقيلة، بوصفها الصناعة القاعدية على أكبر الحصص الاستثمارية منذ الاستقلال، وعلى حساب قطاعات أخرى، ومنها الزراعة والصناعات التحويلية. مما دفع ببعض إلى تشبيه التجربة الصناعية في الجزائر بـ«بُغار» من المشاريع بدون روابط (30)، تعاني من شلل جزئي، وقلة فرص الاستخدام الكافي للأفراد، وانعدام التنسيق في مجال الصناعة بين نشاط كل من القطاعين العام والخاص.

وبالرغم من إيرادات النفط بعد التأميم (1971) والتي بلغت 1 مليار دينار في السنة، فإن تمويل الاستثمارات كان يعتمد بالدرجة الأولى على القروض الخارجية التي بلغت 25% (31). مما أدّى إلى ارتفاع الاستثمارات الصناعية بزيادة قدرها 660%، من 1800 مليون دينار في المخطط الثلاثي الأول، إلى 4750 مليون دينار في الفترة 1970-1973، وإلى 12.000 مليون دينار في الفترة 1974-1977 (32) وأمام نقص العناصر البشرية الكفأة، اضطرت الجزائر إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية، من خلال بيوت الخبرة الاستشارية والهندسية والمساعدة التقنية. مع تسجيل تراجع في العمالة الزراعية إلى أقل من 30 % من العمالة الإجمالية عام 1977، مقابل 50.5% عام 1966. وذلك بعد تصنيف فرص العمل في القطاعات الصناعية إلى ثلاث فئات، وفقاً لمعدل نمو العمالة في كل فئة (33):

1- الفئة الأولى: وتشمل الصناعات الخفيفة.

2- الفئة الثانية، وتتضمن فروع إنتاج وتحويل المعادن، فضلاً عن فرع مواد البناء.

3- الفئة الثالثة، وتعتبر من فروع التراكم الرأسمالي، وتتمحور حول المحروقات.

كما تميّزت الخطتين الرباعيتين، بارتفاع التكاليف في قطاع الصناعة بالنسبة للاعتمادات، حيث بلغت نسبة الاستثمارات الصناعية 45% من الاستثمارات الكلية، لفترة 67-1978، بينما بلغت نسبة الاستثمارات الزراعية حوالي 10% فقط، مما استدعى الأمر، الالتجاء إلى المديونية الخارجية لتغطية الاحتياجات الداخلية، لعدم تمكن العوائد النفطية من تغطية برامج الاستثمارات (34)، وتمّ استثمار أكثر من 80% في القطاع الصناعي، كما سجّل تأخير ملحوظ في إنجاز كثير من المشاريع للصعوبات المادية والبشرية، حيث خصّصت نسبة ضئيلة جداً للتعليم 0.28%، الركيزة الأساسية لتكوين وتوعية الطبقة العاملة، مما أدى إلى نقشي نسبة الأميين بين صفوف العاملين، أدى إلى هبوط مستوى المهارات والمعارف التقنية. كما عرفت نهاية المخطط الرباعي الثاني، اعتماد ثلث (3/1) تمويل المؤسسات الوطنية من المديونية الخارجية، وسجلت هبوطاً ملموساً في مناصب العمل في القطاع الفلاحي سنة 1978، وصل إلى 34%، بدل 50% سنة 1967، مما شجّع ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن الرئيسية، وحوّل اتجاه القوى العاملة نحو اتجاه قطاعات الصناعة والخدمات والإدارة والبناء والأشغال العمومية، مما سبب في إثارة صراع القيم بين المجتمعين الزراعي والصناعي.

والواقع أنه رغم ارتفاع اعتمادات كل خطة عن سابقتها، إلا أن القطاع الصناعي ضلّ حائزاً على حصة الأسد من الاستثمارات الكلية، ومع ذلك فإنه لم يحقق تأمين المواد الغذائية والتجهيزات اللازمة، والتي كان يتم استيرادها بمعدل 70%، مقابل إهمال القطاع الزراعي، الذي لم يحظى إلا بمبالغ استثمارية هزيلة 1,49%، مقابل 45% للقطاع الصناعي، من مجموع استثمارات المخطط الرباعي، وسبب في ارتفاع نسبة البطالة في

الأرياف والهجرة نحو المدن، وتأزم الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المشكلات الاجتماعية.

كما اهتم المخطط الرباعي الثاني (74-77) وما بعده، بوضع برنامج يهدف إلى تفادي الآثار السلبية للتصنيع الثقيل، عن طريق استبداله بالصناعة الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها سواء منها التحويلية والغذائية والنسيجية والجلود والكهرومنزلية، باعتبارها اختياراً أساسياً واستراتيجية يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي، وإنجاح التنمية الوطنية المتكاملة، بقطاع السلع الاستهلاكية، على مستوى البلديات، مع إعادة هيكلة الاستثمار، بربط عملية التصنيع بالانتاج في قطاع الزراعة، والتركيز على الصناعتين الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتطبيق مبدأ الديمقراطية الاقتصادية، لما تتميزان به من فعالية ومحاسن، واقتصارهما على الوسائل المحلية، وتحقيقهما للتكافؤ التنموي الجهوي، وإنهاء الاعتماد على الخارج، والمساهمة في تطوير المناطق المحرومة والنائية، وتلبية احتياجاتها الضرورية، مما يساهم في تطوير الزراعة، والحد من النزوح الريفي، فضلاً عن دورهما الفعال في إدخال الراسمال الخاص في دولا الإنتاج.

كما زادت الهوة بين تخطيط المشاريع وإنجازها، وبخاصة اختلال التوازن بين الأسعار والأجور، الذي ساد البلاد منذ الاستقلال، نتيجة إهمال تطبيق التوازن بينهما، كما ترتب عن تدهور القوة الشرائية لدى فئة العاملين، خلق تفاوتات اجتماعية وانعدام التنسيق بين الأجور والإنتاج، وغياب عامل التحفيز، مما انعكس سلباً على حسن سير الاقتصاد، وأدى إلى تشجيع إنفكاك العمالة، الأمر الذي دفع إلى وضع نظام الشبكة الوطنية للأجور بتاريخ 1/1/1985، بتحديد 20 فئة، مجزأة إلى 78 قسماً، كمحاولة لتحسين التسيير الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، إلا أنها وإن كانت تبدو صارمة في سعيها إلى توحيد الأجور بالنسبة للمنصب الواحد، إلا أنها لم تبلغ التفريقات، ولم تحاول تطوير الحجم الإجمالي للأجور، على مستوى كل مؤسسة، وفقاً لتطوير الإنتاج، ومنح المؤسسة استعمال الفائض المحتمل، وتوزيعه كحوافز ومكافآت على المردودية، مما يوفق بين حرية التصرف

للمؤسسة وعملية تخطيط الأجور، وإتاحة فرصة إشراك العاملين في التسيير، غير أن الإصلاح لم يتجاوز هذه المرحلة، إذ لم يتصدى لتعديل النقائص المسجلة عملياً، ولم يُكيّف النصوص مع الاقتصاد المتطور.

لقد عانت الجزائر طيلة ثلاثة عقود، مرارة عجز السلطات العمومية عن تصوّر سياسة مستمرة ومتماسكة للمدن، وعدم التحكم في الأحياء المنقطعة اجتماعياً، والمساكن الضيقة عديمة المرافق الصحية والخدمات العمومية، مما حولها إلى بؤرة للآفات الاجتماعية، وبخاصة جنوح الأحداث، وانتشار العنف والمخدرات، الشيء الذي يؤكد ضرورة إنشاء مدن جديدة، للحد من الانفجار السكاني والحضري، والتخفيف من الشروخ والتمزقات الاجتماعية، لإستيعاب الفائض السكاني، باعتبارها مؤسسات بشرية، يستوجب تنظيمها وتسييرها، لتحقيق الانسجام الاجتماعي وتوفير الظروف الحياتية لسكانها، من أجل ترقية العواصم الجهوية، تحقيقاً لتنمية عمرانية متوازنة. فضلاً عن النتائج الوخيمة لتنفيذ إعادة الهيكلة، وما أعقبها من تحولات خوصصة وعمليات ترحيل، وعلى رأسها فقدان مناصب الشغل وتعرّض العاملين للبطالة.

لقد تميزت سياسة التنمية في الجزائر، بالتصنيع السريع الذي أملى وجوب تطبيق سياسة الصناعة التصنيعية، التي فرضت التبعية للسوق الدولية، لجلب المساعدات التقنية والمستلزمات الآلية، بالإضافة إلى ضخامة الاستثمارات الصناعية وعيوب البيروقراطية وارتفاع كلفة الاستهلاك التكنولوجي، التي تعكس ارتفاع تكاليف التصنيع، خاصة وقد اعتاد الموردون استيراد التجهيزات الباهضة الثمن والمعقدة، مما خلق مشاكل على مستوى الموارد البشرية الماهرة والتأهيل الصناعي، فضلاً عن غياب سياسة شاملة و متكاملة للبحث العلمي و التنمية في الجزائر، بإمكانها إحداث التوافق بين الأهداف و الوسائل، مع تهميش دور الجامعة العلمي والأستاذ والباحث الجامعي و عدم ربطها بالقطاعات الحيوية الأخرى.

لقد أقحمت مشاريع التسليم الجاهز، البلاد نحو التبعية التكنولوجية الأجنبية، مما يتعين معه تعزيز القدرات المحلية لاستيعاب أساليب الإنتاج،

وفتح التعاون مع البلدان العربية والدول النامية، فضلاً عن الآثار الخطيرة المترتبة عن التصنيع السريع و المنعكسة على البناء الاجتماعي، بانتشار ظاهرة التفكك الأسري(35)، الناتج عن وهن العلاقة بين أفراد جماعة الأسرة، مما أثر على النسق القيمي لأركان الأسرة و تحولها من الإنسانية إلى المادية، بحيث أدى اقتحام المرأة مجال العمل إلى تقلص الوظائف المتاحة وانفصام الروابط الأسرية وسيطرة الاغتراب والقلق على شعور الفرد، فضلاً عن ظاهرة النزوح الريفي وما صاحبها من تغيرات ومتاعب متفاوتة الشدة من مجتمع لآخر، وتوسيع التحضر والتمدن. كما ضاعف انعدام الضبط الاجتماعي من إجراءات الطلاق و حمل الاسرة الحضرية على مواجهة التناقض البين في الأدوار والمراكز، بالإضافة إلى غياب التنظيم والإهمال والتهاون وفقدان الخبرة والكفاءة لدى العمال، وانعدام التسيير المحكم وتفشي البيروقراطية وغياب التنسيق بين الوحدات الإنتاجية، والاعتناء بالإنتاج الكمي دون النوعي ، فضلاً عن تفشي ظاهرة النزوح الريفي، و ما ترتب عنها من تكسّس بشري ومشكلات اجتماعية، وحرمان الريف من القوى العاملة والمدرّبة على الزراعة، تاركين وراءهم الشيوخ والنساء و الأطفال في القرى، مما انعكس سلباً على التنمية الريفية، بالإضافة لما سببه النزوح إلى المدن من تفكك في البناء الاجتماعي وتراكم العمالة غير المدرّبة واختلال الاقتصاد وتصارع القيم والعادات.

لقد آن الأوان للتفكير في عدم الاعتماد على موارد النفط وحدها، خاصة وأنه مصدر غير متجدّد، وأن تاريخ نضوبه آت لا محالة، مما يستوجب التمعّن في حقبة ما بعد النفط، نظراً لتأثير الحقبة النفطية في اندثار الحرف التقليدية، وتضاؤل دور أفراد قوة العمل المحلية في النشاطات الإنتاجية والسلعية، لنقص العائد وانصرافهم نحو المجالات التجارية والطفيلية والسمسارية، حيث الثراء السريع.

ويحتاج الأمر لرؤية استراتيجية، لتحضير مرحلة ما بعد النفط أو النشوة النفطية(36) والتي ذاقت الحياة الاقتصادية كحقبة الثمانينيات، ومواجهة مشاكل الانتقال من اقتصاديات نفطية إلى اقتصاديات غير نفطية،

ومحاولة التكيف معها، لذلك كان لابد من الإعداد لعالم ما بعد النفط من الآن، من خلال تخطيط تطوّر الموارد البشرية، وتثبيت دعائم التنمية الشاملة، بما فيها الأعمال الزراعية والأنشطة الصناعية، وترشيد عمليات استيراد التكنولوجيا الحديثة وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار، التحليل البصير للاقتصادي الفرنسي **جان فوراستيه** (37)، عن المجتمع الصناعي المعاصر، حيث وضع تقسيماً للأنشطة الاقتصادية، بحسب التقدم الفني كالتالي:

1- **القطاع الزراعي**: باعتباره القطاع الأولي المحدود فنياً.

2- **القطاع الصناعي**: وبخاصة الصناعات التحويلية

3- **قطاع الخدمات**: الذي شهد تقدماً فنياً بطيئاً من حيث الإنتاجية، لما يحتاجه من إنتاج واستهلاك الخدمات من وقت طويل، كخدمات التعليم وغيرها، فضلاً عن أنها غير قابلة للاختزان، وذلك لتعرض المنتج للاستهلاك بمجرد ظهوره، بحيث يتمكن الفرد من إيداع وتخزين سيارات وبذلات عديدة في آن واحد، لكنه يحتاج إلى وقت لقراءة مسرحيات أو زيارات سياحية.

والحقيقة أن التعليم يُعدّ مجالاً من مجالات الاستثمارات في المجتمع، يساهم في تنمية وتطوير عقل وقدرات الفرد، وفي إحداث التنمية الاجتماعية السريعة، مع ضرورة ربط برامج التعليم وخطته بالتغيرات التكنولوجية المعاصرة، وإتاحة الفرص لأفراد المجتمع للترقّي والتدرج في النسق الاجتماعي، نظراً للتكامل القائم بين التعليم والتكنولوجيا، فقد أوصى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المنعقد بتونس بشهر فبراير (38) 1971، بضرورة إسهام الصناعات في تحقيق التنمية الوطنية، من خلال تأهيل السكان المحليين مهنياً وتقنياً وعملياً.

إن النمو الاقتصادي يتطلّب وضع برنامج اجتماعي إنعاشي شامل، يهتم بتنظيم المواطنين ورفع مستوى حياتهم

وإثارة الحماس لديهم، بدفعهم لتقبّل الأساليب الجديدة في الحياة والرفع من قدرتهم على التفكير، وتنويع الاقتصاد، من خلال تعدّد الأنشطة

الاقتصادية، وإعادة تشكيل هياكل الإنتاج، وتغيير العلاقات السائدة، وأخذ العبر من الظروف والملابسات والتجارب الذاتية، لإقامة مجتمع متناسق وحركي متطور، والعمل على توسيع الأسواق الداخلية لتصرف السلع المصنعة، مع إنشاء صناعات محلية خفيفة، والتخصّص في صناعة المواد التحويلية لإشباع الحاجات الضرورية.

من الخطأ الاعتقاد بإمكانية امتصاص ضروب التكنولوجيا بسهولة، وكأنّها قطع من الإسفنج، فالتطور لا يتحقق إلا إذا تقلّدت أمور الشعب قيادة سياسية وطنية مخلصّة، وجيل من الشباب الواعي، يتكفل بنقل وتطويع التكنولوجيا المتطورة، ويسهر على إعداد خطة استراتيجية تنموية، شاملة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تتلاءم مع مصالح جماهير الأمة، لتحديد التكنولوجيا المناسبة والصناعات الأساسية، وتتولّى تنظيم وتقييم الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، والاهتمام خاصة بالقطاع الزراعي، يستدعي الموقف الآن إعادة النظر والصياغة في البنى الاقتصادية، بمراعاة الظروف التاريخية والاجتماعية للبلاد، ووضع استراتيجية للتنمية الشاملة، تقوم على سياسة اقتصادية واجتماعية رشيدة عقلانية، لتحقيق تكامل اقتصادي، يعتمد على تخطيط شامل من خلال التنسيق والترابط العضوي بين أجزاء كل القطاعات، بتطوير الموارد البشرية والمادية. وربط منظومة التعليم بالخطة العامة للاقتصاد الوطني ومطامح المواطنين، بتلبية حاجاتهم المختلفة.

تحتاج المخططات الفكرية والعملية إلى تعديل وتغيير نحو المهارة الحرفية؛ وحيث تبيّن أن المقاولات والمؤسسات الصغيرة هي المنتجة للشغل، كان لابدّ أن تعتمد التنمية بالدرجة الأولى على الوسط والمجال المحلي، خاصة وأنّ اللاتجانس السائد في التراب الجزائري لا يتطلب معالجة الوسط من نظرية اقتصادية أحادية، بل من خلال إطار اقتصادي يقوم على المبادرة للاستثمار، وتطوير صيغ الشراكة بين مؤسسات الإنجاز، وتقع على عاتق الجماعات والمؤسسات المحلية والجهوية مسؤولية اتخاذ الإجراءات الحافزة المختلفة للمستثمرين، وإثارة الرغبة لديهم ولدى السكان

المعنيين للانضمام إلى الأعمال الجارية، في انطلاق عملية التنمية وإعطاء صورة جذابة للإقليم، وذلك بتخفيض حجم المؤسسات بُغية التحكم في أداة الإنتاج، من خلال إقامة صناعات صغيرة ومتوسطة على مستوى الجماعات المحلية(39)، لخلق وظائف جديدة، وتحقيق تنمية جهوية عن طريق التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بهدف التخفيف من حجم المؤسسة.

كان لزاماً أن يهتم الإنتاج الصناعي بتطوير الزراعة، بوصفها سوقاً لتصريف المنتجات المصنوعة، وباعتبارها مورد ادّخار لتمويل الصناعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وما توفّره الصناعة من تراكم رأسمالي، وذلك للمحافظة على تكامل السوق الداخلية، وتلبية الحاجات الأساسية، خاصة وأن مختلف القطاعات، تشكّل حلقات متكاملة ومتشابكة، تستدعي الربط فيما بينها، وذلك بانتقال مفعول التطوير، الذي يحدث لأي قطاع، إلى القطاع المكمل له، تحقيقاً للتنمية الشاملة المتوازنة.

إن تخلف القطاع الزراعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتخلف القطاع الصناعي، الذي يمدّه بالآلات والمعدّات والأسمدة الكيماوية، بحيث تؤدي زيادة الإنتاج الصناعي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية اللازمة للصناعة، ويؤثر بالتالي على زيادة الإنتاج الزراعي وحجم العمالة، ويساهم أيضاً في تدعيم القوة الشرائية، لیتضاعف حجم الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الدخل القومي، وانتعاش عملية الاستثمار ونماء معدلات الرأسمال. وهناك تفاعل متبادل بين القطاعين، فكل تأثير يحدث في قطاع الصناعة، يؤدي إلى تطوير قطاع الزراعة، مما ينعكس على الاقتصاد الوطني، إذ يؤدي تطوير الزراعة إلى توفير المواد الأولية الزراعية، وتأمين المواد الغذائية وتزويد القطاع الصناعي بالقوى العاملة وبالمواد الأولية من قطن وصوف بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج، والأعشاب بالنسبة لصناعة الأدوية وغير ذلك، كما يساهم فائض الدخل الزراعي في تمويل المشاريع الصناعية، التي تتطلبها الصناعات التحويلية، وبخاصة توفير احتياجات الصناعة الغذائية الاستهلاكية، كما أن الصناعة بدورها تزود الزراعة بالأسمدة والمبيدات والآلات والمعدّات، وتشغيل فائض الأيدي العاملة من الزراعة، وفي

استهلاك المنتجات الزراعية الغذائية، وتحقيق الاكتفاء الغذائي، الذي يوفر للدولة عملات صعبة، ويحافظ على تناسب ميزان المدفوعات.

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالضرورة، خلق مجتمع زراعي صناعي، كحل لمعضلات النمو السكاني والتوازن الجهوي، بفك العزلة والحد من النزوح الريفي، بخلق فرص عمل جديدة؛ مما يسمح بإنشاء نشاطات صناعية وزراعية طاقوية في المناطق القاحلة، باستصلاح الأراضي وإدخال التقدم الفني في استغلال الزراعة، وزيادة رقعة الأراضي المسقية وتدعيم الفلاحين بالقروض والإرشاد الزراعي، مع الاستخدام العقلاني، تضمن الاستقرار في الريف، وتنمي سيولة الاقتصاد عبر البلاد.

إن تحقيق التكامل الصناعي والزراعي، يتطلب تفادي تطفل الصناعة على حساب الزراعة حتى لا يضيعان معاً، وذلك من خلال تكوين علاقات إنتاجية جديدة واجتماعية جديدة في الأرياف، وتعبئة جميع الطاقات في البلاد، باعتبار القطاع الزراعي سوقاً لتصريف المنتجات الصناعية بالنسبة للاستهلاك النهائي أو المدخلات للاستثمار والإنتاج الزراعي. فالفلاحة وما تمنحه من فائض زراعي للقطاع الصناعي، يستخدم كمدخل بواسطة الاستهلاك الحيواني والنباتي. فالتنمية المنشودة هي التغير الجذري لكل القطاعات الأساسية، صناعية وزراعية وتعليمية وخدمية وغيرها، باستخدام عدد وافر من القوى العاملة ورفع قدرتها الشرائية، مع تطبيق الأسلوب الاقتصادي المتأثر بدروس وعبر التاريخ، لبلوغ التقدم الاجتماعي والثقافي، ولتفادي الآثار الاجتماعية السلبية للتصنيع الأحادي، وما يلحقه من تفكك في الضوابط الاجتماعية، وذلك باصطدام ثوابت الوافدين الريفيين نحو المدن بالأنماط الثقافية السائدة، قد يترتب عنه خلق أنماط استهلاكية جديدة، تستدعي مواجهة مشاكل التكيف مع الأوضاع الجديدة، وما يثيره لديهم من عدم الارتياح والإحساس بالعزلة والتهديد والضياع، قد تدفعهم إلى المقاومة والتمرد.

إن دعم سياسة الاكتفاء الذاتي، يتحقق بتعزيز الصناعة الغذائية، للحد من التبعية الغذائية والواردات الغذائية، وسد حاجات المواطنين من

المنتجات الاستهلاكية وتوسيع الكهرباء الريفية وإشباع المطالب الأساسية للفلاحين وترقية الصناعات الخفيفة، وبخاصة التقليدية، لتوفير الشغل للعاطلين؛ مع تدعيم فكرة البناء الذاتي، بإرشاد الفلاحين في تصميم مساكنهم وتوسيع استصلاح الاراضي وتوزيعها عليهم، والحد من زحف الرمال ومحاربة الانجراف، وتنظيم المراعي، وتحسين المناطق السهلية وحفر الآبار، لاستغلال الثروات المائية الجوفية(40).

وحيث أنه بالإمكان إنشاء مدن صناعية بالريف ومستوطنات صناعية وتوسيع المرافق الضرورية والخدمات، بما فيها المؤسسات التعليمية. ورغم اقتران الصناعة دوما بالزراعة، وارتباطهما بالنظام السياسي والاجتماعي، إلا أن الإنتاج الصناعي يستند على قواعد التخطيط، عكس الإنتاج الزراعي الذي يخضع للقوة الغيبية، ويتأثر بالعوامل الجوية أو الطبيعية كالآفات والكوارث وغيرها.

تساهم التنمية التربوية في تحقيق التنمية الشاملة، من خلال إصلاح المنظومة التربوية التقليدية، باعتبارها مفتاح النمو الاقتصادي السريع، فالتربية الوظيفية تتولى إعداد الفرد للعمل الإيجابي النشط، وتدريب الفرد للانتقال من الكلام إلى العمل، وسد الثغرة بين الحديث والإنجاز، والاهتمام بتنمية القدرات وتكوين العادات والمهارات، الأمر الذي يتطلب ضرورة التنسيق بين التخطيط التربوي والاقتصادي، بالنظر إلى التربية كوسيلة للتغير الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التنمية، واعتبار التعليم المتقدم أساساً للبحث العلمي والتنمية وكذا التقدم التكنولوجي، خاصة وأن أهم ما يميز الأنماط السلوكية هو الطابع العقلي، وبالتالي فإن إنجاح أية خطة تغيير، يتطلب استخدام الأسلوب العقلي في إقناع أفراد المجتمع المدني من خلال تبصيرهم بالأفكار والمفاهيم الممكنة، لتحقيق مصالحهم الذاتية، عن طريق تعميم التعليم ووضع برامج تقوم على مبادئ مدرسة ديناميات الجماعة ومنهج التحليل النفسي لتحرير الفرد من الدوافع اللاشعورية، بـغية تغيير الأنماط الثقافية السائدة، وإعادة صياغة المنظومة التربوية من خلال عملية

تغيير البناء القيمي والمعارفي، وتشجيع الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

إن تحقيق التنمية البشرية لا يقتصر على إحداث التقدم في المجالات التكنولوجية والإنتاجية، بل إن الأمر يتطلب إجراء تغييرات إيجابية في بناء الشخصية ونسق القيم والتوقعات والتطلعات وتصورات أفراد المجتمع، أو بعبارة أخرى، توافر القدرة على صنع التقدم واستثارة التغيير نحو الأفضل، وإن كان التغيير لا يتحقق إلا في موقف دينامي يثير الوعي بالمشكل وبالحاجة والسعي نحو التغيير، مع تحويل الحركة الإنمائية إلى حركة شعبية، يتولى المنمّون تشجيع قيادات المجتمع المدني وتنمية حركة المشاركة الشعبية وإقناع الأفراد بمشروعية حاجاتهم، وتدريبهم ومساعدتهم لحل المشاكل المستعصية، بإنشاء مراكز التكوين الثابتة والمنقلة عبر الأقاليم، مع وضع الأنظمة المشجعة للاقتراض والتسويق.

لقد أكد ماكلياند Melelland (41) وغيره من علماء النفس، الحقيقة القائلة بأن معدل التنمية الشاملة يقوم على الدوافع والقيم أو القوى السيكولوجية، لما تمنحه الدوافع من حيوية زمنية للطاقة البشرية، باعتبارها المرشدة للاختيارات والمميّزة للشخصية (42)، بدليل مدى تأثير الدين والقيم في مسار التنمية البشرية، خاصة وقد ثبت تاريخياً تأثير الدافعية العالية لحاجة الإنجاز، كقوة أساسية محددة لطبيعة القيم والشخصية، التي يخضع لها النشاط الإنساني من خلال حثّه على بذل مزيد من الجهد لإنجاز المشروعات، مما دفع بـ فرويد إلى الاعتقاد بأن الدوافع الأولية هي خالقة الحضارة الإنسانية، وكذا ماكلياند الذي عظم الأفكار، باعتبارها صانعة التاريخ، واشترط لإحداث التنمية البشرية توافر الدافعية وتطوير التعليم بمختلف فروعها، لتأهيل الإطارات المطلوبة والاستفادة من نتائج البحوث والدراسات والثراء الثقافي، لتغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وما انتصار الثورة الجزائرية يرجع بالدرجة الأولى لاعتمادها على دافعية جماهيرية قوامها الإيمان والحماس، كما أن فشل التجربة التنموية يؤول إلى عدم الاكتراث للعمل وإثرائه من خلال دافعية الإنجاز، مع انعدام التنسيق

بين التكوين ومناصب العمل المتوفرة، وغياب التشجيع وتدعيم البحث العلمي والتدهور الثقافي.

إن إشباع الحاجات المختلفة يتم تبعاً لكل ثقافة، فالإنسان يبني مسكنه وفقاً للثقافة السائدة. وتمثل العوامل التكنولوجية بما فيها الاختراعات والاكتشافات، أهم العوامل المحدثة للتغير الثقافي في المجتمع. فكما يترك التغير الثقافي بصماته على البناء الاجتماعي والحياة الاجتماعية، فإن التجديد يتضمن إدخال تحسينات تكنولوجية على الطابع التقليدي للمجتمع، مثل التحديث الذي عرفته الآلة وما يؤديه التخصص وتقسيم العمل من إبداع وتجديد.

يتطلب الأمر نهج سياسة الاستثمارات بين دول الاندماج الاقتصادي، واختيار الصناعات المشتركة، لإعادة تشكيل هيكلها الإنتاجية تحت تسيير وإدارة أجهزة تنظيمية، ودعم الحوافز لبث العزيمة والإرادة السياسية على مستوى الوطن، والتكامل الاقتصادي على صعيد العالم العربي والدولي، ببسط أرضية التعاون والتنسيق في مختلف القطاعات وتوسيع نطاق التبادل التجاري، بإقامة منشآت صناعية، وكذا إعادة صياغة بنية الاستهلاك ليتلاءم مع الحاجات الاجتماعية الأساسية، للقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي، خاصة وأن المقياس الحقيقي لقدرة أي مجتمع على التقدم الحضاري، يتوقف في الحركة المستمرة الذاتية، ومدى بلوغه درجة الاكتفاء الذاتي. وتلتزم كل مؤسسة بتحقيق وظيفتين:

- 1- وظيفة فنية اقتصادية، لتحقيق الربح والكسب المادي.
- 2- وظيفة إنسانية للتنظيم الاجتماعي، تتفرد بتعميم الرضا والارتياح بين العمال، بإشباع حاجاتهم الاجتماعية والنفسية، وتكوين علاقات طيبة بينهم وبين رؤسائهم، وتلبية كافة الدوافع الأساسية المادية، بتحسين ظروف العمل، ودافع النجاح في العمل بتوضيح أهداف العمل، والحاجة إلى الطمأنينة والاستقرار على المركز، والحاجة إلى الانتماء لجماعة العمل، وخلق الإحساس لدى العامل للفخر بالمصنع، لما يحققه له من مكانة ومركز داخل الجماعة، مع تحسين الأسلوب الإداري السائد، ثم الحاجة إلى التخلص

من القلق والاضطراب، بتوفير مختلف النشاطات الترفيهية والثقافية والرياضية والاجتماعية، وبخاصة المسكن الملائم والأمن والسلامة، مع ضرورة الاستعانة بالأخصائيين والخبراء النفسانيين والاجتماعيين، لتحقيق علاقة تناسقية بين العاملين والإدارة، لمعالجة المشاكل الخاصة، وإيجاد شروط العمل الملائمة لخدمة الجماعة والفرد، بتحديد احتياجاته وسدّها.

(خامسا) النموذج المقترح للتنمية:

إن عملية التحديث أو التنمية، لا تتمّ على أنقاض المجتمع التقليدي، فمن الخطأ الأخذ بفكرة التقليد الأعمى لمجتمع الغرب، وذلك لاختلاف التاريخ والمكونات الثقافية والبنائية لكل مجتمع، مما يتعين معه وضع استراتيجية للتنمية وتخطيط الأهداف المرحلية، من خلال التشخيص الموضوعي لظاهرة التخلف، والذي يقوم على أساس من الفهم التحليلي للأبعاد التاريخية للبناء الاجتماعي والثقافي القائم في المجتمع المتخلف، ومعالجتها والقضاء على آثارها السلبية، لكسر دابر حلقات التخلف المتفاعلة.

إن الهدف الرئيسي لعملية التنمية، هو تحقيق السعادة والحياة الكريمة للفرد المواطن، وبالتالي فهي تشمل أبعاداً مختلفة، ولا تقتصر على تحقيق بُعد واحد بذاته، بل تتناول جميع مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والفنية والتربوية والثقافية والروحية، الأمر الذي يستدعي إقامة تخطيط شمولي يراعي المتغيرات التالية(43): البطالة- الفقر- الدخل- الإسكان- الصحة البدنية والعقلية- النظام- الأمن العام- المساواة - الديمقراطية- التعليم- المواصلات- البيئة- التكامل الاجتماعي-حرية التعبير- كفاءة التنظيم الإداري- القيادة- الاستقرار السياسي.

إن التنمية هي تحقيق الرفاه الاجتماعي والرضا الإنساني من خلال دفعة قوية أو إنطلاق، فهي تهدف من جهة إلى إحداث تغيير اجتماعي نحو الأفضل، ومن جهة أخرى تصبو لترقية الإنسان وتحسين قدراته واستعداداته ومواهبه وذكائه ومعارفه وضميره وسلوكه، خاصة وأن الإنسان يتحمس للمشروع الملائم لميوله والمشبّع لحاجاته وتطلعاته وأهدافه وإيمانه؛ ومن ثمّ

كان من غير اللائق فرض برامج التنمية على الأفراد، من دون العمل على إشراكهم في وضع البرامج والخطط، لنقادي المقاطعة، خاصة وأن التنمية تقوم على تضافر وتكامل الجهود الذاتية والأهلية والحكومية، وتشكل مساوئ الكسل والتواكل واللامبالاة والسلبية، عراقيل لتحقيقها.

إن الاقتصار على الصناعة الثقيلة لا يكفي لتحقيق التنمية، إذ لا تؤتي أكلها منفردة عن الصناعة الخفيفة، فالصناعة وحدة متكاملة بين ثقيلة وخفيفة، حيث توفر الأولى وسائل الإنتاج، وتنتج الثانية وسائل الاستهلاك، لتحقيق الهدف المنشود من التصنيع، والمتمثل في إشباع حاجات الأفراد وتحسين مستواهم، خاصة وقد أدت التنمية الريفية السريعة، إلى تفضيل القطاع الصناعي على القطاع الزراعي، وانعدام التناسق والترابط بين مختلف القطاعات، مما أدى إلى مضاعفة حجم الاستثمارات، وبخاصة في السبعينيات، بعد ارتفاع سعر البترول وعدم توافرها مع الطاقة وقدرات الإنجاز، فتفشى بذلك الإخلال التنظيمي في المؤسسات ولا سيما المتشابهة منها، مما عرّضها للتنافس على وسائل الإنتاج، كما أدى تمكين المؤسسات من حرية الاستثمار، واعتمادها على الخارج وإمكانية المبادلات التجارية، إلى استيراد تكنولوجيا باهضة مما يؤكد استمرارية التنمية لما يترتب عنها من عمليات مختلفة من أنماط الحياة والتعليم والتفكير، التي تحقق ذلك ضمن عملية التربية التي تهدف إلى ترسيخ المعارف والقيم لدى الفرد، وتعميق المسؤولية لديه؛ فهي تعمل على تغييره، وتنشيط المشاركة والفعالية، بتنمية الموارد البشرية، أي العمل على ارتفاع معدل نمو إنتاجية العاملين والقوى البشرية المدربة، والتي يتوقف عليها تقدم الشعوب، ويتحقق ذلك من خلال إنشاء معاهد ومراكز التدريب، وأتباع سياسة تربوية ملائمة للتقدم العلمي، وإجراء تغييرات وإصلاحات دورية على برامج الجامعات والمعاهد، مناسبة لتطوير العلوم والصناعة وتشجيع إنشاء مكاتب الدراسات الهندسية والبحث العلمي وتطوير المهارات الوطنية.

إن تحقيق التنمية الشاملة، يتطلب من الفرد وعياً عميقاً وإعداداً فنياً وقابلية لفهم الأوضاع والاستجابة لها. ولن يتحقق التطور إلا بتوافر إرادة

التنمية والشعور بالرغبة في تغيير الأفكار والاتجاهات و أسلوب الحياة والاشتراك في الإنجاز، تحقيقاً للرضا الاجتماعي، علماً بأنّ التغيير يحتاج إلى دفعة قوية لترقية و تحسين قدرات ومهارات الأفراد واستعداداتهم ومعارفهم وضمائرهم وسلوكهم، بشرط أن يكون المشروع أو البرنامج ملائماً لميولاتهم و مشبّعاً لحاجاتهم وتطلعاتهم وإيمانهم، مما يتطلب تظافر الجهود الذاتية والأهلية، والمشاركة في رسم الخطة التنموية، وتتولى المدارس مهمة تحقيق القيم التربوية من خلال التعرف على حاجات الطبقات الشعبية، وتأهيل التلاميذ بضمان مستقبلهم كمواطنين ناجحين، وذلك بتمكينهم من المهارات التي تساعدهم للسيطرة على بيئتهم المادية(44).

إن تحقيق التنمية الشاملة، يتطلب تكاملاً واندماجاً اقتصادياً بين جميع المجالات والقطاعات، وبخاصة في القطاع الصناعي، الذي يستجوب ارتباطاً وانسجماً وثيقاً بين فروع الإنتاج والخدمات، لتعزيز التبادل الصناعي، مع تدعيمه بأجهزة البحث العلمي، ومكاتب الدراسات الهندسية والتكوين والصيانة، والمشاركة في تكوين ذهنية صناعية فلاحية متكاملة، بحيث تمدّ الصناعة القطاع الفلاحي بالعتاد والمواد والأسمدة، للمساهمة في تحسين الإنتاج وتطويره، والحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن الحضرية، من خلال تمديد الاستثمارات الصناعية نحو المناطق الريفية المحرومة، حتى تتمتع كل الجهات بثمار التنمية، ولن يتحقق ذلك إلا بمساهمة الرأسمال الوطني الخاص، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية متوسطة وصغيرة الحجم، لتعزيز التكامل الاقتصادي الوطني، ولتحقيق الاكتفاء الذاتي، والحد من عملية الاستيراد.

ويتضح من ذلك، ضرورة تفكير دول العالم الثالث في تحقيق اقتصاد متكامل، بين المجموعات المتجانسة، كأقطار المغرب العربي، والعالم العربي، ودول الجوار وأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. فبينما تشكو بعض الأقطار من ظاهرة البطالة بأنواعها المختلفة، فإن البلدان النفطية تعاني من نقص حاد في الأيدي العاملة البسيطة والماهرة، وأخرى ينقصها الرأسمال الضروري، لتمويل مشاريعها التنموية، فتضطر إلى إشراك

الرأسمال الأجنبي أو الاقتراض من البنوك الغربية، لتتحمل نتائجها السياسية والاقتصادية والثقافية الوخيمة.

وباعتبار التغير الاجتماعي جسر انتقال نحو التقدم الاقتصادي، فقد أدى ذلك إلى ظهور القيم المساعدة على التطور والتكنولوجيا، مثل ما حدث في التاريخ الاجتماعي للنمو الاقتصادي السريع في اليابان بعد حكم التوكوغاوا Tokugawa والساموراي Samourai. ويتم التغير بتأسيس قاعدة مادية صلبة، لخلق فائض اقتصادي يعدل النمو الاقتصادي، عندما تنضب الموارد النفطية، وذلك بإحلال الادخار الوطني محل العائد النفطي، وإعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية، ورفع الإنتاجية، واستخدام العوامل التقنية والبشرية والاجتماعية، على ثلاثة أصعدة أساسية:

I- **الصعيد التنظيمي** - ويتضمن المجال الإداري والفني، وذلك بترشيد الإدارة، لأن التنظيم الأمثل والإدارة الكفأة، هما الدعامتان في جهاز الإنتاج. وعدم اعتبار الهجرة الخارجية -كظاهرة اجتماعية- حلاً لتقليص البطالة، حيث أن للهجرة عواقب وخيمة، يترتب عنها تأثر المهاجرين بالعوادات الأجنبية والشعور بالإحباط، وفصلهم عن تاريخهم، وتدعيم التبعية نحو الخارج، فضلاً عما تسببه أحياناً من اندلاع الأزمات، لما تشكله اليد العاملة المهاجرة من عبء على الإنتاج، باعتبارها غير مدربة، ولما تسببه من زيادة العرض على الطلب، وانخفاض دخل الفرد الحضري (45) ولما تعانيه من صعوبة في التخلي عن قيمها وتقاليدها وعاداتها الراسخة، تمنعها من الانصياع للمعايير الحضارية، قد تعرض المهاجر للضياع والاضطراب النفسي، علماً بأن ظاهرة الهجرة، قد تكون ضرورية وحتمية في المجتمع الأيل للانفجار، من جراء الضغوط الاقتصادية الريفية، لتساهم بدورها في إعادة التوازن إلى المجتمع، إلا أن سيئاتها أكثر، لما تواجهه القيم والمعايير الاجتماعية التقليدية من عجز في ضبط سلوك العاملين، وما تحدثه من تغيرات في النظم الاجتماعية والاقتصادية.

من الخطأ نهج سياسة الضغط والشدة كوسيلة لتسيير الأفراد، كما يؤدي أسلوب العلاقات غير الشخصية إلى تفشي سوء الصحة النفسية بين

القوى العاملة، بانتشار الأمراض العصبية كأشكال الإحباط والقلق والاكتئاب وغيرها، وبالتالي فإن الأسلوب الناجح هو الذي يهدف إلى رفع معنويات العاملين وتوجيه طاقاتهم نحو الإنتاج، وليس ضد الإدارة، بهدف تحقيق الرضا الوظيفي، المعبر عن درجة الإشباع التي تحققها مكونات العمل، ومنها نوع العمل والإشراف والأجر وغيرها، و التي تُكوّن شعورا وجدانيا نحو العمل كليا أو جزئيا.

II- **الصعيد البشري**، بتوفير الإعداد المهني للعمال والإطارات وإعطاء الفرص لمساهمة العمال في الإدارة، والاهتمام بالنتائج والاعتناء بصحتهم ورفع مستواهم الثقافي ومحو الأمية وحث الهمم لديهم، بتحفيزهم لإنجاز أعمالهم وتحقيق تكافؤ الفرص لفتح المجال للمبادرة والإبداع. فمهما توفرت الثروات الطبيعية وتراكمت رؤوس الأموال الكافية والعلم والتقنية، فإن الإنسان يظل هو الدعامة الأساسية لنقل وتطوير التكنولوجيا، فهو صانع الحضارة ومحور كل تقدم، ومن ثم كان لزاما أن تتجه الجهود نحو تكوين طاقات بشرية مؤهلة وواعية وملتزمة، مع تكريس الاهتمام لتنمية القدرات والمهارات، وتطوير الخبرات الوطنية، لمواجهة برائن الفقر وجشع الاحتكار العالمي، وذلك بإنشاء تنظيم اجتماعي متجانس، وتحقيق الأمن العاطفي والإشباع الاجتماعي(46)، ونبذ الصراع الصناعي وإحلال علاقات جديدة ومراعاة التنسيق بين النمو الاقتصادي والاجتماعي، والاعتناء بمشاكل العمالة، وتهيئة مجالات الرعاية النفسية والصحية والاجتماعية، وذلك بالاستعداد لتحمل المسؤولية الجديدة، سواء من جانب الإدارة أو العامل، خاصة وأن هناك مواقف ومشاكل تتطلب حلولاً إنسانية أكثر منها مادية، بحيث يتعهد العامل بأن يكون ملتزما في تصرفاته وقادراً لخدمة نفسه وخدمة مجتمعه (47)؛ مع تطبيق وتطوير التخطيط الاجتماعي، الخاص بتقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية، وسن تشريعات عمالية، والاهتمام بحياة العامل داخل المصنع وخارجه، والمحافظة على قدرته على الإنتاج، بتحقيق الأمن الصناعي الصحي والعقلي، وتوفير السكن المناسب والترويج المنظم وإنشاء مراكز محو الأمية.

III- الصعيد الاجتماعي، الاعتناء في المجال التشريعي، بتشجيع الاستثمار الوطني والإقليمي وحرية انتقال البضائع، لتحرير الاقتصاد وتنمية القطاع الزراعي، ومعرفة التعامل مع الاقتصاد الدولي الجديد، لتقادي الآثار الاجتماعية الناتجة عن التصنيع، ومنها البطالة واشتراك المرأة في العمل ومشكلة الأجور وغيرها، والعمل على تقادي الصراع الصناعي، لمنع تشابك العلاقات بين أهداف كل من المسؤولين المباشرين، والتي تتمثل في التركيز على الإنتاج وتحسينه، ومطالب العاملين الذين يتوقون إلى نيل الرضا والارتياح، ويتطلب الأمر وضع استراتيجية تساهم فيها إلى جانب الدولة، كافة الجماعات والمؤسسات الإقليمية، كالبلديات والشركات والجامعات ومراكز البحث والجمعيات، لتجنب المركزية المفرطة والتجاوزات السابقة للدولة، التي عليها أن تتفرغ لمهام الإعداد والتصور للسياسة الوطنية والإنجازات الكبرى الهيكلية وتنظيم وتصحيح السوق، والمحافظة على التوازنات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والجهوية، وإقامة توازن جهوي ومساعدة الجهات المحرومة. وعلى كاهل الجماعات المحلية يقع عبء نموّ وتطور الإقليم، وذلك لقربتها منه، وإن كان الأمر يحتاج إلى نقل الاختصاص الإداري والتهيئة والتنمية الإقليمية والسلطات المركزية إليها، وتنسيق وانسجام بين الدولة ومختلف مستويات الإدارة الإقليمية.

إن مهمة الدولة تتحدّد في تنظيم الحياة الاقتصادية، وتمويل الخدمات العمومية الكبرى، وتحفيز الجماعات المحلية، لتنفيذ التهيئة وترقية التنمية، والمساعدة على إعادة هيكلة الصناعة التقليدية والتجارية والترقية العقارية والتكامل الاقتصادي بين البلديات، أما تحقيق مطامح وتطلّعات المواطن من المكاسب الديمقراطية، فيتمّ من خلال إشراكه في المسؤوليات العمومية والأجهزة الاستشارية على مستوى الأحياء والبلديات ثم الولايات، وذلك للمساهمة في الاختيار في أعمال التهيئة الإستراتيجية وفي إعداد الميزانية وتقييم نشاطات المنتجين المحليين. ويمثّل المجال الجهوي مجموعة فرعية لحشد الموارد والقدرات الذاتية بطريقة عقلانية ومنسقة، لتنظيم تنمية

ذاتية متماسكة ومتطابقة مع المصالح الوطنية. بحيث تستفيد الجماعات المحلية من الجبايات وتحصيل الضرائب والرسوم المستحقة على المؤسسات وغيرها، لتتفقا في الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

يجب أن تتصدى الحوافز والمساعدات الحكومية لخفض العراقيل الجهوية وتطوير البرامج المتكاملة لبعث حركة التنمية المحلية والجهوية، وتنشيطها من خلال إتمام الهياكل الانجازية الكبرى، وتقديم المعونات التقنية والإدارية، وترقية المجموعات الإقليمية وإرساء العدل الاجتماعي وترقية قيمة الإنسان واحترام البيئة، وتحقيق الأهداف المنشودة. وعلى المستوى الفردي، يُستخدم التدريب التنموي في تشكيل وتعديل السلوك، الذي يعتمد على تهيئة دوافع الأفراد، من خلال استثارة المتدرب لأداء الجهد المطلوب للتدريب، وتأهيله بالمعلومات والمهارات عن طريق مبادئ التكرار والمران والإرشاد والتوجيه والتعزيز ومكافأة الجهود الناجحة وإشباع مستويات طموح العامل، وتدريبه على التمييز بين مختلف الأنشطة، مع الاستفادة من الخبرات السابقة في المواقف الجديدة المتشابهة، أي انتقال أثر التدريب ومحاولة القضاء على العادات والاستجابات الخاطئة، وبخاصة الاتجاهات العدوانية، وذلك بتوضيح الضرر وإيقاف التعزيز والكف عن منح المكافآت، ويستخدم أسلوب التعزيزات الإيجابية في مجال التعلم، والمتمثلة في الحوافز المادية والمكافآت والثناء والمدح وغيرها، وتقادي التعزيزات السلبية كالعقاب والحرمان من الامتيازات أو الطرد، والعمل على تنمية قدرات واستعدادات الأفراد على التعلم، بتدريبهم على كيفية التحصيل وعدم الاقتصار على حشو الأذهان بالمعلومات، مما يمكن المتعلم من المساهمة في عملية التعليم من خلال التعلم الفعال، بأدائه للعمل المطلوب وبذل الجهود الإيجابية، بدل الاقتصار على مجرد الملاحظة أو مشاهدة العمل.

إنّ التعليم من أرقى الحاجات الإنسانية، وتزداد هذه الحاجة مع تحضر الدولة وارتفاع الدخل؛ فاستخدام الآلات والأجهزة يحتاج إلى معرفة وتدريب، خاصة وأن التعليم من الحاجات الاستهلاكية الشديدة الطلب، والتي تصاحب النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت يعتبر استثماراً يساهم في تحقيق

النمو، لذلك كان من اللازم أن تضطلع المؤسسات العلمية و الثقافية كالجامعات و المعاهد وغيرها، لخدمة قضايا البحث العلمي لتنمية العلوم السلوكية والاجتماعية والنفسية والإدارية، للمساهمة في تحقيق التنمية البشرية، وتلبية الاحتياجات المتطورة للقوى العاملة، وإثراء المعرفة بالسلوك والإدارة والتنظيم، وذلك بالعمل على إيجاد الحلول للمشكلات الإنسانية المختلفة، وبخاصة توجيه الاهتمام للموارد البشرية بالتعرف على مشاكلها وقيادتها وتهيئة الظروف والشروط المشبّعة للحاجات والدافعة للإنتاج، من أجل المساهمة في توفير الجو المحفز بجميع مراميهِ والمحقق للرضا الوظيفي.

ولما كان انطلاق التنمية يقوم على الايديولوجية أو الجماهير ثم العمل أو التقدم، فمن الضروري اختيار النسق الفكري التحريري الساعي إلى تحقيق حرية الأفراد مع مراعاة التنسيق بين إمكانيات السلطة المخططة واستثارة الجهود الذاتية، وذلك باستحداث تنظيمات شعبية للتنمية على مستوى الأقاليم، في ظل اللامركزية الإدارية والعمل الديموقراطي، وعلى ضوء مبادئ التنمية البشرية التي حددتها وكالات الأمم المتحدة(48)، والتي تؤكد على ضرورة الاهتمام بتلبية الحاجات الأساسية للأهالي، بزيادة فعالية مساهمة الشبيبة وإنشاء النوادي المختلفة، للانتقال بهم من نطاق الحاجات إلى مستوى المصالح، وتشجيع وتدريب القيادات الشعبية المحلية، وتدعيم إرادة التغيير لدى أفراد المجتمع وتحفيزهم على التقدم، باعتبار التدريب وسيلة تعليمية وتنقيفية لإحداث التنمية البشرية من ناحية القدرات والتصرفات، فضلاً عن أنه حافز يحرك دوافع الفرد لإشباع الرغبات والمطامح الذاتية كالترقية وغيرها، مما يحقق الرضا الوظيفي، ويدفع الأفراد إلى بذل مزيد من الجهود والقدرات لتحقيق الأهداف المطلوبة.

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية لأية مؤسسة، يتوقف على مدى إسعاد العاملين وتوفير أسباب الرضا والراحة النفسية لهم، من خلال تحسين العلاقات الإنسانية فيما بينهم، وتطبيق الأسلوب الديموقراطي، واعتبار الإنسان عنصراً أساسياً في عملية الإنتاج، بصفته المنتج والمستهلك في آن

واحد، تحقيقاً للتنمية الشاملة التي تتطلب تغيير الذهنيات وتطوير الثقافة. خاصة وأن عماد الحضارة التكنولوجية الحديثة، هو العلم القائم على العقل الذي يمثل الإنسان وكماله وانضباطه (49)، لذلك كان لازماً إقامة علاقة بين الدولة والمواطن، بالانتقال من سلطة الدولة إلى دولة السلطة، تتولى المهام العليا في التحفيز والتنسيق والتحكيم والتوجيه (50) وتدعيم التوازن الإنمائي بين المجتمعات المحلية والتدعيم المالي، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية والتربوية وغيرها، لتحقيق تنمية يسودها الإنصاف في توزيع التجهيزات والخدمات والمواهب الفكرية، وتوطيد عرى التضامن الاجتماعي، ومدّ يد العون للطبقات الاجتماعية الضعيفة من بطالين ومسنّين ومهمّشين ومُعاقين وعديمي المأوى.

إن الحضارة الآلية تتطوّر نحو اقتصاد الخدمات المبني على التعامل الإنساني، لتتحول إلى حضارة إنسانية، تهتمّ بخدمة الإنسان واقتصاديات الموارد البشرية والتعليم والصحة وإنقاذ البيئة، لا سيما وأن طبيعة الحاجات ستعرف تغييراً ملموساً نتيجة اقتصاد الخدمات الذي يرافق كل تقدم، ليتّسع مجال الحاجات العامة نحو الاستهلاك الجماعي، وما يضيفه من تحسينات على الوسط البيئي، وبخاصة تطور الإنسان، باعتباره رأس المال المادي و دعامة المجتمع وصانع الحضارات ومحرك التنمية، فبفضله يتم نقل وتطوير التكنولوجيا وتكييفها تبعاً للظروف المحلية، ولن تتحقّق التنمية المنشودة والرفاه، إلا بآتاحة الفرص لدى الأفراد للمساهمة في وضع سياسة إصلاح إداري شامل، لجميع المرافق الإدارية والإنتاجية، تهدف إلى تحديد حاجات ورغبات الأفراد، والعمل على إشباعها، تحقيقاً لرضا الجميع. فالسلطة التي لا يُساهم الفرد في تسييرها، تولّد العدوانية والتمرد لدى مواطنيها، ينعكس على الذات جسدياً ونفسياً وعلى المجتمع، باستخدام آليات دفاع لا واعية، كإسقاط المسؤولية على الظروف والمستعمر، والتبرير والتسويع، وردّ الحوادث إلى إرادة غيبية والاستسلام لتحديات الطبيعة، والعيش في الماضي ورواسب الاعتقاد الأسطوري. ويتأتّى تحفيز العاملين باستطلاع آرائهم، من خلال نتائج البحوث النفسية والاجتماعية في

الميادين الانتاجية المختلفة، وتولّى أمور شؤونهم صفوة من المنمّين الأكفاء، ممن يتمتعون بعقلية متنوّرة ومتجدّدة، ذات قدرة على مواجهة الظروف والأزمات، متمكّنين من المعرفة الثقافية والنفسية والاجتماعية لخصائص المجتمع، وقادرين على بعث الثقة في النفوس، وخلق القيم الإيجابية وتنمية القدرات ونشر الإدراك الجماعي للحاجة إلى التغيير، على منوال التجارب الهندية والباكستانية والماليزية القائمة على تعاون الحكومة والشعب بهدف تطوير المجتمعات المحلية(51)، وذلك بهدف ملاحقة التغير الاجتماعي السريع في العصر الصناعي، خاصة وقد جرت العادة معالجة المشاكل الصناعية بالاسلوب الاقتصادي أو المنطقي، دون أي اعتبار لأثر العوامل الانسانية والاجتماعية للعاملين، مما أضفى على المدنية الصناعية (52) فوضى اجتماعية انتهت بالتفكك الاجتماعي ونقص القيادة القادرة على مساندة التغيّر.

و أخيراً، فإنّ الأمر يتطلب صياغة بناء نظري لضبط العلاقة بين التنمية البشرية والتغيير نحو الأفضل، ضمن إطار تنظيمي ديمقراطي، يقبل مساهمة الأفراد ذوي الإحساس بالمسؤولية الجماعية والمبادأة، مع استثارة مصادر القوة في مختلف المجالات، من خلال تعبئة الامكانات البشرية والمادية للجماعات المحلية، مما يثير الإحساس بالإنجاز والفخر الجماعي والشعور بالنحن، والعمل على تحديد المشاكل وتشخيص دوافعها الموضوعية.

وتأسيساً على ما تقدم، فإنه من الضروري الاهتمام بالتشريعات العمالية، وذلك بسنّ قوانين، لإلغاء أساليب الاستغلال، وربط الأجر بالإنتاج، وتوطيد الصلة بين الكرامة والعمل، وذلك بأن يتضمن قانون كل مؤسسة نظاماً عادلاً للدوافع والحوافز، مع بذل العناية الكافية لترقية العامل وتحسين منصب عمله من النواحي الصحية والفيزيائية والنفسية، وتنمية وعيه ليصبح منتجا و مسيراً في آن واحد، وسنّ اللوائح التي تكفل تحقيق مطالبه ومطامحه، والعمل على إشراكه في تحديد السياسة العامة للمؤسسة.

وباعتبار العمل واجباً وشرفاً، فإن الأمر يتطلب تحرير العامل وترقيته، بصقل قدراته والاستفادة من طاقاته، بتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها، والتعامل معه كقوة أساسية للتنمية، ولن يتحقق ذلك إلا بالاعتناء بدراسة الدافعية، وتحديد أساليب حفز العمال والتقييم السليم لمردوديات الإنتاج وتحسينه، وتنويع الأعمال الإنتاجية، وتوسيع مجال التكوين والتأهيل الدائم والمستمر، لاستيعاب واكتساب المعارف والخبرات وأساليب التكنولوجيا المتطورة المطلوبة، لإنشاء المؤسسات الإنتاجية، فالمصنع لا يشكل قوة صناعية واجتماعية فحسب، بل هو أيضاً قوة أدبية في حياة أفراد المجتمع.

من بين الآثار الاجتماعية أيضاً، ظاهرة نزوح أهل الريف نحو المدن، الشيء الذي مهدّ لحلول الأسرة النووية الزوجية، محل الأسرة الممتدة، التي ميّزت سابقاً الأسرة الجزائرية التي كان عدد أفرادها يتجاوز 40 فرداً، كما اتجه الريف نحو الانكماش، وذلك نتيجة اعتماد الحضر على الصناعة والتجارة وعلى الدخل الشهري لرب الأسرة، بينما يعتمد الريفيون على تلبية حاجاتهم الأساسية بالتضامن والتعاون الاجتماعي، والاستفادة من العلاقات الاجتماعية، وبخاصة ظاهرة تماسك الجماعة التي تجعل من الفرد جماعة، يتحمل خطأها، وتتحمل خطأه، فالفرد في الريف ليس حرّاً، إذ تُرغمه الظروف العائلية، على اتباع أنماط سلوكية، تخضع للتقاليد والعادات، بعكس الحياة الحضرية المتميّزة بالتجديد والإبداع والحركة، فالشخص فيها حرّ في تعليمه وحرفته وسكنه وطريقة حياته. كما يصاحب التطور الصناعي تغييراً في العلاقات الاجتماعية والنفسية بين العاملين على النحو التالي(14):

التكاليف، لا تتلاءم مع الواقع المحلي، فضلاً عن غياب رقابة السلطة المركزية؛ مما ورط البلاد في دوامة المديونية الرهيبة، اتجاه المؤسسات العالمية.

أملى التصنيع السريع، وجوب تطبيق سياسة الصناعة التصنيعية، التي فرضت التبعية للسوق الدولية، لجلب المساعدات التقنية والمستلزمات

الآلية، زاد من خطورة المعضلة، الأثر الإداري الموروث عن الاستعمار، وعدم ملائمة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، لما ينجر عنه من بيروقراطية وعرقلة في التمويل واستيراد المعدات والآلات والبطء في تنفيذ الإجراءات، عبر مرافق إدارية ووزارات مختلفة، ومنها وزارتي الصناعة والتجارة، والبنوك وإدارة الموانئ والجمارك وغيرها.

إن حالة الجزائر، كباقي الدول النامية التي قرّرت مصيرها ضغوط الشركات العالمية الاحتكارية والمؤسسات المالية الدولية والدول العظمى، بموجب سياسة تقييم دولي، تقوم على ربط علاقة غير تكافئية، لإبقاء الدول النامية تحت التبعية المستمرة للدول الصناعية، تكتفي بتصدير المواد الأولية للبلدان المصنعة، من دون تمكينها من التكنولوجيا الحديثة، وإرهاقها بفوائد المديونية، لإخضاعها لشروطها المفروضة، محاولة الإستيلاء على مصادر المواد الخام والأسواق لتصريف منتجاتها. كما يلاحظ افتقاد العملية التخطيطية لعدم التحكم في التنمية السريعة، لغياب التنسيق والتناسب بين الفروع والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبين الإنتاج والاستهلاك، بمعرفة طلبات المستهلكين للمنتجات الرئيسية، مما تعذر على الصناعة، تلبية الحاجات الضرورية للسوق المحلية، بل وخلقها لمشاكل اجتماعية، جعلت المجتمع يُقاسي الأمرين، تراكم أزمات السكن والمواد الغذائية من جهة، وانحرافات البيروقراطية من ناحية أخرى.

ورغم الإصلاحات القانونية والتنظيمية والتعديلات المتعاقبة، التي اتُخذت بشأن المؤسسات العمومية والمنظومة المصرفية سنة 1988، من أجل منح استقلالية التسيير وردّ الاعتبار التدريجي لآليات السوق، فإنها لم تقلح، حيث ظل القطاع العمومي يعاني من عجز في التنظيم والإدارة ونقص في الكفاية الإنتاجية وضعف القدرة على المنافسة الخارجية وغيرها(8).

تقوم الدولة بصفقتها قوة عمومية و منظمة لسير اقتصاد السوق، بمهام ضبط وتوفير أحسن الظروف لتحويل الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ولتصبح الموجه الحقيقي للتغيير والإنعاش الاقتصادي في سبيل انطلاقة جديدة للتنمية؛ وذلك بالتأثير المباشر وغير المباشر في سير سوق

السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمل والأسعار والنقد والقروض والأجور والجباية والنفقات العمومية، كما تضطلع الدولة بالحماية الاجتماعية، وتتكفل بالأسباب الاستراتيجية ذات الاحتكارات الطبيعية الخارجة عن نطاق قوى السوق؛ بينما يختص المؤهلون إداريا من الأفراد، بتسيير المؤسسات ووضع استراتيجية تنموية، تقوم على تأطير التنمية المحلية، بحيث تتولى كل جماعة محلية أو مجموعة جهوية تنمية نفسها بنفسها، من ناحية الاستثمار وتنظيم الإنجازات والموارد البشرية.

والواقع أن البديل يتمثل في تأسيس معالم استراتيجية تنموية لنهضة اقتصادية متناسقة، تقوم على الصناعة والزراعة معاً، لبناء اقتصاد وطني مستقل، و القضاء على البطالة، من خلال تطبيق نظام العمل الذي اقترحه هنري فورد H.Ford (1863-1947) رائد صناعة السيارات الأمريكية في كتابه "حياتي و عملي" (1923) ، القائم على التوازن الصناعي والزراعي لتحقيق تلاؤم النشاط الصناعي للمدن و الحياة الطبيعية للحقول(9). وذلك بالاعتناء بالريف وتعميره، لتخفيف العبء على المناطق الحضرية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وإلغاء تباين المناطق، وفك العزلة الخانقة عند الريف والمناطق النائية، بتوسيع شبكة الطرق لتحقيق التوازن الجهوي والتحكم في حركة النزوح الريفي.

يستدعي الموقف الآن إعادة النظر والصياغة في البنى الاقتصادية، بمراعاة الظروف التاريخية والاجتماعية للبلاد، ووضع استراتيجية للتنمية الشاملة، تقوم على سياسة اقتصادية واجتماعية رشيدة عقلانية، لتحقيق تكامل اقتصادي، يعتمد على تخطيط شامل من خلال التنسيق والترابط العضوي بين أجزاء كل القطاعات، بتطوير الموارد البشرية والمادية. وربط منظومة التعليم بالخطّة العامة للاقتصاد الوطني ومطامح المواطنين، بتلبية حاجاتهم المختلفة.

استخلاصات

لقد عانت الجزائر طيلة ثلاثة عقود، مرارة عجز السلطات العمومية عن تصوّر سياسة مستمرة ومتماسكة للمدن، وعدم التحكم في

الأحياء المنقطعة اجتماعياً، والمساكن الضيقة عديمة المرافق الصحية والخدمات العمومية، مما حوّلها إلى بؤرة للآفات الاجتماعية، وبخاصة جنوح الأحداث، وانتشار العنف والمخدرات، الشيء الذي يؤكد ضرورة إنشاء مدن جديدة، للحد من الانفجار السكاني والحضري، والتخفيف من الشروخ والتمزقات الاجتماعية، لإستيعاب الفائض السكاني، باعتبارها مؤسسات بشرية، يستوجب تنظيمها وتسييرها، لتحقيق الانسجام الاجتماعي وتوفير الظروف الحياتية لسكانها، من أجل ترقية العواصم الجهوية، تحقيقاً لتنمية عمرانية متوازنة. فضلاً عن النتائج الوخيمة لتنفيذ إعادة الهيكلة، وما أعقبها من تحولات خوصصة وعمليات ترحيل، وعلى رأسها فقدان مناصب الشغل وتعرّض العاملين للبطالة.

تحتاج المخططات الفكرية والعملية إلى تعديل وتغيير نحو المهارة الحرفية؛ وحيث تبيّن أن المقاولات والمؤسسات الصغيرة هي المنتجة للشغل، كان لابدّ أن تعتمد التنمية بالدرجة الأولى على الوسط والمجال المحلي، خاصة وأن اللاتجانس السائد في التراب الجزائري لا يتطلب معالجة الوسط من نظرية اقتصادية أحادية، بل من خلال إطار اقتصادي يقوم على المبادرة للاستثمار، وتطوير صيغ الشراكة بين مؤسسات الإنجاز، وتقع على عاتق الجماعات والمؤسسات المحلية والجهوية مسؤولية اتخاذ الإجراءات الحافزة المختلفة للمستثمرين، وإثارة الرغبة لديهم ولدى السكان المعنيين للانضمام إلى الأعمال الجارية، في انطلاق عملية التنمية وإعطاء صورة جذابة للإقليم، وذلك بتخفيض حجم المؤسسات بُغية التحكم في أداة الإنتاج، من خلال إقامة صناعات صغيرة ومتوسطة على مستوى الجماعات المحلية(10)، لخلق وظائف جديدة، وتحقيق تنمية جهوية عن طريق التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بهدف التخفيف من حجم المؤسسة.

كان لزاماً أن يهتم الإنتاج الصناعي بتطوير الزراعة، بوصفها سوقاً لتصريف المنتجات المصنوعة، وباعتبارها مورد ادّخار لتمويل الصناعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وما توفّره الصناعة من تراكم رأسمالي، وذلك للمحافظة على تكامل السوق الداخلية، وتلبية الحاجات الأساسية،

خاصة وأن مختلف القطاعات، تشكّل حلقات متكاملة ومتشابكة، تستدعي الربط فيما بينها، وذلك بانتقال مفعول التطوير، الذي يحدث لأي قطاع، إلى القطاع المكمل له، تحقيقاً للتنمية الشاملة المتوازنة. ولتجنب حالة اللاتناسب التي سادت بين المبالغ المنفقة، مقارنة بالاستثمارات المخصّصة للإنفاق الفعلي، حيث بلغت الاستثمارات المخصّصة للمخطط الثلاثي (67-69)، 906 مليار دج، مقابل 916 مليار دج للإنفاق الفعلي، وتجاوز الفرق 8 مليار دج، في المخطط الرباعي الأول، كما بلغت 10 مليار دج في المخطط الرباعي الثاني، نتيجة سوء الإدارة(11).

لقد فصلت الهوية بين تخطيط المشاريع وإنجازها، وبخاصة اختلال التوازن بين الأسعار والأجور، الذي ساد البلاد منذ الاستقلال، نتيجة إهمال تطبيق التوازن بينهما، كما ترتّب عن تدهور القوة الشرائية لدى فئة العاملين، خلق تفاوتات اجتماعية وانعدام التنسيق بين الأجور والإنتاج، وغياب عامل التحفيز، ممّا انعكس سلباً على حسن سير الاقتصاد، وأدّى إلى تشجيع إنفكاك العمالة، الأمر الذي دفع إلى وضع نظام الشبكة الوطنية للأجور بتاريخ 1985/1/1، بتحديد 20 فئة، مجزأة إلى 78 قسماً، كمحاولة لتحسين التسيير الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، إلا أنها وإن كانت تبدو صارمة في سعيها إلى توحيد الأجور بالنسبة للمنصب الواحد، إلا أنها لم تبلغ التفرقات، ولم تحاول تطوير الحجم الإجمالي للأجور، على مستوى كل مؤسسة، وفقاً لتطوير الإنتاج، ومنح المؤسسة استعمال الفائض المحتمل، وتوزيعه كحوافز ومكافآت على المردودية، مما يوفّق بين حرية التصرف للمؤسسة وعملية تخطيط الأجور، وإتاحة فرصة إشراك العاملين في التسيير، غير أن الإصلاح لم يتجاوز هذه المرحلة، إذ لم يتصدّى لتعديل النقائص المسجّلة عملياً، ولم يُكيّف النصوص مع الاقتصاد المتطور.

وتأسيساً على ما تقدم، فإنه من الضروري الاهتمام بالتشريعات العمالية، وذلك بسنّ قوانين، لإلغاء أساليب الاستغلال، وربط الأجر بالإنتاج، وتوطيد الصلة بين الكرامة والعمل، وذلك بأن يتضمن قانون كل مؤسسة نظاماً عادلاً للدوافع والحوافز، مع بذل العناية الكافية لترقية العامل وتحسين

منصب عمله من النواحي الصحية والفيزيائية والنفسية، وتنمية وعيه ليصبح منتجا و مسيرًا في آن واحد، وسنّ اللوائح التي تكفل تحقيق مطالبه ومطامحه، والعمل على إشراكه في تحديد السياسة العامة للمؤسسة.

وباعتبار العمل واجباً وشرفاً، فإن الأمر يتطلب تحرير العامل وترقيته، بصقل قدراته والاستفادة من طاقاته، بتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها، والتعامل معه كقوة أساسية للتنمية، ولن يتحقق ذلك إلا بالاعتناء بدراسة الدافعية، وتحديد أساليب حفز العمال والتقييم السليم لمردوديات الإنتاج وتحسينه، وتنويع الأعمال الإنتاجية، وتوسيع مجال التكوين والتأهيل الدائم والمستمر، لاستيعاب واكتساب المعارف والخبرات وأساليب التكنولوجيا المتطورة المطلوبة، لإنشاء المؤسسات الإنتاجية، فالمصنع لا يشكل قوة صناعية واجتماعية فحسب، بل هو أيضا قوة أدبية في حياة أفراد المجتمع.

المراجع المعتمدة

- 1- ابن اشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 62-80، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص ص 30-35.
- 2- Barral, Pierre «Les Sociétés rurales du xxe Siècle, Armand Colin, Collection V, Paris, 1978, p 273.
- 3- Temmar, H «Stratégie de développement Indépendant: Le Cas de l'Algérie, OPU, 1983,p270.
- 4- Révolution Africaine N° 958 du 8/7/82. P 50.
- 5- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، الجزائر غداً: وضعية التراب الوطني، استرجاع التراب الوطني، ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص 217-258.
- 6-Kamel Benabderrahmane «Les Aspects Socio-Économiques de l'Industrialisation en Algérie cas du complexe Pétrochimique D'arzew, Thèse de Doctorat de 3° cycle, Institut de Sociologie, Université des Sciences et Technique de Lille, 1985, p 28.
- 7- فرانسوا بيرو، فلسفة التنمية الجديدة، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، اليونسكو، بيروت، 1983، ص 179.
- 8- C.f, Destaine de Bernis, G «Problèmes de l'Algérie indépendante, PUF, 1963.
- 9- Hamid Temmar, Approche Structurale du phénomène du Sous-développement: la Structure de L'économie sous-développée, SNED, ALGER, 1975, p 39.

- 10-Benachenhou, A .Planification et développement en algérie 1962-1980, ENED, 1980.
- 11- Martens, J.c .Le Modèle algérien de développement : Bilan d'une décennie 62-72, Alger, SNED, 1973.
- 12- Temmar, H .Stratégie de développement Indépendant: Le Cas de l'Algérie, OPU, 1983.
- 13- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية لل عشرية 67-78، الجزائر، ص 45.
- 14- إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية وفي المغرب، ش و ن ت، الجزائر، 1974، ص ص 112-113.
- 15- Benissad, Med. EL-Hocine ،Économie du Développement de l'algérie, OPU, p p 200-2006.
- 16- وزارة الصناعة والطاقة، 1974، مرجع سابق، 98.
- 17- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، 1979، مرجع سابق.
- 18- عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد العالم العربي واحتمالات المستقبل، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص 280.
- 19- Benachenhou, A, 1980, op.cit, p 20.
- 20- عن وزير التخطيط، نتائج ثلاث سنوات من تطبيق المخطط الخماسي، جريدة الشعب، بتاريخ 1982/12/26.
- 21- Jean-pierre pauwels, réflexions sur les nouvelles orientations économiques et énergétiques du plan quinquennal 1980-1984 et sur l'organisation de l'économie algérienne, ENAL, Alger, 1983, p 13.
- 22- راجع وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مشروع المخطط الخماسي 80-1984، الجزائر، مارس 1985.
- 23- Algérie actualité Alger, du 23 au 29 JUIN 1983.
- 24- Revue Africaine, N° 1000, du 22 au 28 Avril 1983
- 25- إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية، المشاكل – الآثار – السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص ص 258-261.
- 26- TEMMAR, H, 1983, idem. chap IV. PP 238-242.
- 27- محمد السويدي، الأسرة الجزائرية: النزوح وأثره على بناء الأسرة، مجلة العلوم الإسلامية، إصدار جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، السنة الأولى، العدد الأول، أفريل 1986، ص ص 68-67.
- 28- Revue Africaine, N° 1000, du 22 au 28 Avril 1983
- 29- ندوة استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية، الجزء الأول، بغداد، 4-6 ديسمبر 1982، ص ص 36-50.
- 30- عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد العالم العربي واحتمالات المستقبل، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص ص 93-94.
- 31- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية لل عشرية 67-78، الجزائر، ص 304.
- 32- عبد اللطيف بن اشنهو، المؤسسات الأجنبية ونقل التكنولوجيا في الاقتصاد الجزائري، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 135.
- 33- فاطمة أوفريحة، السياسات التكنولوجية وأثرها على العمالة في الجزائر، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص ص 217-218.

- 34-O.C.D.E. (ORGANISATION de Coopération et Développement économique), Endettement extérieur des Pays en développement, B2, pp 55-56.
- 35- محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعارف بمصر، 1965، ص 148-154.
- 36- إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية، المشاكل – الآثار – السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص 258-261.
- 37- Fourastié, Jean, 1989, oc.cit.
- 38- Nations Unies, Stratégie de l'Afrique pour le développement durant les années 1970, N.Y- Genève, 1973, p 13.
- 39- وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات المحلية، ملتقى وطني حول الصناعة الصغيرة والمتوسطة لفترة 11-13 أبريل 1983، الجزائر.
- 40-Malassis,L, Agriculture et Processus de développement: Essai d'Orientation Pédagogique, UNESCO, Paris, 1973, p p, 178-181.
- 41- أندري جوندري فرانك، علم اجتماع التنمية، ترجمة محمد الحسيني، من كتاب ميادين علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، ف 1، 1974، ص 391-396.
- 42- Belon louis, Amélioration de Condition de l'homme au travail, les entreprise d'organisation, paris, 1977, P90.
- 43- عبد الرحمن محمد العيسوي، دراسات نفسية حديثة ومعاصرة في البيئة والصناعة والمهنة والأعمال والتدريب والتسويق والإدارة، الجزء الأول، دار المعارف، 1995، ص 32-41.
- 44- جون ديوي و إيفلين ديوي، مدارس المستقبل، ترجمة عبد الفتاح المنياوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بدون تاريخ، ص 337.
- 45- عبد المنعم محمد بدر، مجتمعنا الريفي: دراسة تحليلية مقارنة في علم الاجتماع، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1973، ص 273-285.
- 46- محمد علي محمد، البيروقراطية الحديثة، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، 1975، ص 162.
- 47- أحمد كمال أحمد و عدلي سليمان، الخدمة الاجتماعية والمجتمع، مكتبة القاهرة الحديثة، 1963، ص 457-459.
- 48- نبيل السمالوطي، 1978، سبق ذكره، ف I، ص 193-194.
- 49- زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، بيروت، 1971، ص 95-102.
- 50- وزارة التجهيز والتنمية العمرانية، 1995، سبق ذكره، ف 4، ص 359-360.
- 51- أحمد كمال أحمد و عدلي سليمان، الخدمة الاجتماعية والمجتمع، مكتبة القاهرة الحديثة، 1963، ص 229-230.
- 52- إلتون مايو، المشاكل الإنسانية للمدينة الصناعية، ترجمة مبارك إدريس، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965، ص 27-28.